استكشاف التحديات والفرص المستقبلية للاقتصادات الثقافية والإبداعية

دروس مستفادة من ورشة استشراف مستقبل الثقافة والاقتصاد الإبداعي في تورينو، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٢٥



م د ت
المركز الدولي للتدريب

BRITISH COUNCIL

جدول المحتويات

مقدمة ١

إعادة تشكيل العمل الإبداعي ٣

تحولات العمل ٣

مكان العمل المتغيّر ٥

ظروف العمل ٦

العمل في سياق اقتصادي متغيّر ٨

العمل والسياسات العامة ٩

من تحولات العمل الإبداعي إلى القضايا العابرة للقطاعات ١١

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ١٢

أسئلة اليوم من أجل الغد ١٤

حول التجارة والاستثمار ١٦

أسئلة اليوم من أجل الغد ١٩

حول إعادة التأهيل المهني وتطوير المهارات ٢٢

أسئلة اليوم من أجل الغد ٢٥

حول المساواة بين الجنسين والتنوع والشمول ٢٨

أسئلة اليوم من أجل الغد ٣٠

حول العمل اللائق ٣٢

أسئلة اليوم من أجل الغد ٣٤

التطلع إلى المستقبل معًا ٣٧

شكر وتقدير ٣٩

مقدمة

في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٢٥، اجتمعت مجموعة تضم ٣٠ من المهنيين والعاملين في المجالات الثقافية والإبداعية، إلى جانب الاستراتيجيين والباحثين وخبراء السياسات العامة، يمثلون أكثر من ١٥ دولة، في مختبر الابتكار التابع للمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بمدينة تورينو. وعلى مدار ثلاثة أيام، شاركوا في تمرين جماعي لاستشراف المستقبل، استكشفوا من خلاله الكيفية التي قد يتطور بها الاقتصاد الثقافي والإبداعي، والسبل الكفيلة بتوجيه مساره على نحو أفضل في ظل التحولات المجتمعية والتكنولوجية المتسارعة.

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم إجابات نهائية أو وصفات جاهزة للمستقبل، بل يسعى إلى تحفيز القرّاء على طرح الأسئلة الصحيحة اليوم بما يمكنهم من استباق تحديات الغد. ويتمثل هدفه ليس فقط في تخيل إنجاز الأمور بطرق مختلفة في المستقبل، بل أيضًا في التفكير في القيام بأشياء مختلفة جذريًا، وإعادة النظر في المكانة المتغيرة والدور المحتمل للفاعلين الثقافيين والإبداعيين في بناء مستقبل أكثر مرونة وعدالة وازدهارًا. وإذا صحّ القول إن كل تصور للمستقبل يعكس، في الوقت ذاته، واقع الحاضر، فإن هذا اللقاء قد سلط الضوء كذلك على أبرز القضايا والطموحات والفرص التي تشكل المشهد الراهن للثقافة والاقتصاد الإبداعي.

وعقب سلسلة من جلسات النقاش الملهمة التي شارك فيها نخبة من الخبراء من وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والقطاع الثقافي، انخرط المشاركون في استكشاف أربعة سيناريوهات مستقبلية افتراضية. وقد ركز كل سيناريو على أحد المحاور الرئيسة للاقتصاد الثقافي والإبداعي، وهي: إنتاج المحتوى والإعلان، والتصميم والعمارة، والتراث الثقافي، وفنون الأداء. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه السيناريوهات صُممت عمدًا لتكون طموحة وإيجابية، ليس بهدف تجاهل التعقيدات والتحديات، بل لاستكشاف الإمكانات الكاملة للثقافة والإبداع بوصفهما محركين للرفاه المجتمعي. وفي هذه الرؤى المستقبلية المتخيلة، لم يكن العمل الثقافي مجرد متلقٍ للابتكار، بل كان في صميم عمليات الابتكار والرعاية والحوكمة والتحول الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، في أحد هذه التصورات المستقبلية، لم يعد المحتوى يُستهلك فحسب، بل أصبح يُعاش ويُختبر. فمن خلال وسائط تكيفية وغامرة ومتعددة الحواس، تحول السرد القصصي إلى نسيج اجتماعي جامع، متجاوزًا الحدود التقليدية بين المبدع والمتلقي. وأصبح إنتاج المحتوى يؤدي دورًا محوريًا في مساعدة المجتمعات على التعامل مع التعقيدات، واستعادة الثقة، وإعادة بناء المعاني المشتركة. كما أسهمت البروتوكولات المفتوحة والأدوات اللامركزية في تحقيق توزيع أكثر عدالة للعوائد وتعزيز استقلالية المبدعين، في حين واصلت التقاليد التناظرية ازدهارها جنبًا إلى جنب مع الوسائط الرقمية، محافظةً على الجذور الثقافية والتنوع في إنتاج المعنى.

أما المصممون، ففي رؤيتهم المستقبلية لم يعودوا مجرد مقدمي خدمات، بل أصبحوا صانعي أنظمة وقادة للتحول. فقد تطور التصميم ليصبح بمنزلة نظام تشغيل مجتمعي متكامل، لا يقتصر حضوره على المنتجات أو الواجهات، بل يمتد إلى الحوكمة، والأنظمة البيئية، والطقوس الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية. وكان التصميم، بطبيعته، عملية تعاونية متجذرة بعمق في مبادئ الاستدامة والمعرفة المحلية واحترام الحدود الكوكبية. وفي عالم يتسم بالقيود والتعقيد، أصبح التصميم لغة للتجديد، ومنهجًا للتأليف المشترك، وأداة للرعاية وإعادة الإحياء.

وفي المستقبل الذي يتمحور حول التراث الثقافي، لم يعد التراث يُنظر إليه بوصفه ذاكرة جامدة للماضي، بل باعتباره موردًا حيًا ومتجددًا يسهم بفاعلية في فهم الحاضر واستشراف المستقبل. فقد أصبح حاضرًا في مختلف جوانب الحياة، من التعليم والتخطيط إلى الحوار المجتمعي. كما غدا التراث أكثر حيويةً وحركةً وشمولًا، مدعومًا بتقنيات تضمن عدالة إسناد الحقوق، وإتاحة الوصول، وتعزيز المشاركة. واستعاد كبار السن وحملة الذاكرة الثقافية مكانتهم بوصفهم مصادر للمعرفة والخبرة، وأصبح التراث أداة محورية لتعزيز الصمود المجتمعي، وتسوية النزاعات، وتحقيق التنمية المستدامة، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والانفتاح على التبادل والابتكار.

وفي تصور مستقبلي آخر، حظيت فنون الأداء، بما في ذلك المسرح والموسيقى والرقص وغيرها من الفنون الحية، باعتراف واسع بوصفها ركيزة أساسية من ركائز البنية المدنية للمجتمع. فلم تعد تُعامل باعتبارها مجرد وسيلة للترفيه، بل أضحت أداة فاعلة لتعزيز الفهم الجماعي وصياغة المعنى المشترك. وعمل الفنانون في قلب الحياة العامة، مساهمين في تمكين المجتمعات من محاكاة القرارات، وتجسيد

التعقيـدات، والاسـتعداد للتحـولات المقبلة. كما أصبحت المشـاركة أكثر اتسـاعًا وشـمولًا، بحيث يـؤدي كل فرد دورًا فيهـا، ولم يعد النجاح يُقاس بحجـم التصفيـق، بـل بعمـق الروابط الإنسـانية، ومسـتوى الفهـم المتبادل، وقـدرة المجتمـع على التجدد.

وقـد أثـارت هـذه الـرؤى المسـتقبلية المتخيلـة تأملات عملية اسـتندت إلى الـخبرات والتجـارب المباشرة للمشـاركين. ففي مجال إنتـاج المحتوى، تركـزت الرؤيـة بصـورة واضحـة على تمـكين المبـدعين، مع اهتمام خـاص بتعزيز النقابات والشـبكات المهنية المنظمة بما يسـهم في توسـيع نطاق التمثيـل وتحـسين القـدرة التفاوضيـة. وأكـد المشـاركون أن المحتـوى ذاتـه يمثـل الأصـل الأسـاسي لهـذا القطـاع، ومـن ثم يسـتحق حمايـة أقوى وآليـات أكثر عدالة لتوزيـع العوائد.

أمـا في مجـال التصميـم، فقـد بـرز توافـق واسـع على أنـه لا يمثـل قطاعًـا مسـتقلًا فحسـب، بـل يشـكل تخصصًـا محوريًـا يربـط بين مختلـف المجـالات الإبداعيـة ويتقاطـع معهـا، الأمـر الـذي يجعـل أثـره واسـع النطـاق ولا غنـى عنه. وفـيما يتعلـق بفنـون الأداء، ركزت النقاشـات على الحاجـة إلى قـدر أكبر مـن الفهـم والتعاطـف مـن جانب قـادة الأعمال والإداريين وصناع السياسـات، بمـا يضمن تطوير سياسـات تعكس بصورة حقيقيـة واقـع الفنـانين والعامـلين في المؤسسـات الفنيـة واحتياجاتهم.

وخلال اسـتعراض الصفحـات التاليـة، سـيجد القـارئ مجموعـة مـن الأسـئلة والأفـكار التحفيزية التـي أفرزتها هـذه الرحلة الاسـتشرافية، وهي قضايـا تتصـل بالعمـل اللائـق، والشـمول، والتجـارة، والتكنولوجيا، والتعلم مـدى الحياة. كما سيكتشـف كيف يمكن إعادة النظـر في الافتراضات السـائدة اليـوم، واستكشـاف الإمكانـات الكامنـة للمسـتقبل، وإعادة تصميـم الاقتصاد الإبداعـي بما يخـدم أهدافًا اجتماعية أوسـع نطاقًا.

إن هـذا التقريـر ليـس خريطـة طريـق أو برنامـج عمـل جاهـزًا للتنفيـذ، بـل يمثـل دعـوة مفتوحـة إلى الاسـتباق والتسـاؤل والتخيـل بطرائـق مختلفـة. وهـو أداة تسـاعد الفاعـلين الثقافيين والإبداعيين، وصناع السياسـات، والشركاء المعنيين، على الاسـتعداد للمتغيرات المسـتقبلية وتعزيز قدراتهـم الاسـتشرافية برؤيـة ثاقبـة وعنايـة وإبـداع. ومـن هـذا المنظـور، لا يقتصر اسـتشراف المسـتقبل على تصـور سـيناريوهات مختلفة، بل يشـمل أيضًـا بنـاء القـدرة على التعامـل مـع حالـة عـدم اليـقين، والحفـاظ على الطموحـات بعيـدة المـدى، وتطويـر استراتيجيـات أكثر مرونـة وقابليـة للتكيـف بصـورة جماعية.

إعادة تشكيل العمل الإبداعي

قدّم كل سيناريو مستقبلي ليس فقط فرصًا جديدة، بل أيضًا متطلبات وظروفًا مستجدة للعاملين في القطاعات الثقافية والإبداعية. فقد استدعت هذه العوالم المتخيلة تحولات في الأدوار وأساليب العمل، وفي الكيفية التي يعرّف بها المهنيون المبدعون إسهامهم في المجتمع. ومع تراجع الحدود الفاصلة بين القطاعات والتخصصات والجمهور، تتطور طبيعة العمل الإبداعي، ليس فقط من حيث المحتوى والأشكال التعبيرية، بل كذلك من حيث الظروف الأوسع التي تحدد كيفية إنجازه وأماكن ممارسته ودوافعه.

وفي جميع هذه الرؤى المستقبلية، تشهد الأنظمة التي تحدد كيفية إنتاج القيمة الإبداعية وتداولها واستدامتها تحولات جوهرية. كما تتغير البنية الاقتصادية التي تستند إليها عملية الإنتاج الثقافي، إلى جانب الأطر التنظيمية والقانونية الناظمة لها. ويُنتظر من السياسات العامة أن تستجيب لهذه التحولات بآليات جديدة، من خلال استباق التحديات الناشئة، ودعم أنماط التعاون المستحدثة، وتوجيه سلاسل القيمة نحو مسارات أكثر شمولًا وعدالة واستدامةً[1] بيئيًا واجتماعيًا، وأكثر قدرة على التكيف والاستعداد للمستقبل.

كما يُعاد تشكيل البيئات التي يُمارس فيها العمل الإبداعي. فمن تصميم مساحات العمل المادية والرقمية، إلى الأدوات والبنى التحتية التي يعتمد عليها المبدعون، وصولًا إلى منظومات الدعم المحيطة بهم، يشهد كل ذلك عملية تحول مستمرة. وفي خضم هذه المتغيرات يبرز سؤال جوهري: كيف يمكن ضمان استمرار ازدهار العمل الإبداعي بمختلف أشكاله، مع الحفاظ في الوقت ذاته على كونه عملًا لائقًا وعادلًا ومولدًا للقيمة، سواء للأفراد أو للمجتمع؟

ونبدأ بالتركيز على العمل لأنه يوفر عدسة تحليلية فعالة تتيح استكشاف هذه المستقبليات المحتملة. فتصور الواقع اليومي للعاملين في المجالات الثقافية والإبداعية يساعد على فهم احتياجاتهم، واستكشاف الإمكاناتهم الكامنة، وتحليل الكيفية التي قد تتطور بها أدوارهم وظروف عملهم استجابة للمتغيرات المتسارعة في البيئات المحيطة. كما يرسخ هذا النهج الاستشرافي في التجارب المعيشة، ويوفر نقطة انطلاق ملموسة لاستكشاف التحولات الهيكلية الأوسع التي قد تنجم عنها. ومن هذا المنظور العملي، يمكن التعمق لاحقًا في القضايا الأوسع المرتبطة بالسياسات العامة، والبنية التحتية، والحوكمة، وخلق القيمة، وهي جميعها موضوعات تثيرها هذه السيناريوهات المستقبلية.

تحولات العمل

بغض النظر عن السيناريو المستقبلي محل الاستكشاف، يُتوقع أن يشهد العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية تحولات جوهرية لا تقتصر على المهام والأدوار، بل تمتد إلى كيفية فهم العمل وتنظيمه وتقييمه. فمن المرجح أن يصبح العمل الإبداعي أكثر ارتباطًا بالغاية والرسالة، مع تركيز متزايد على دوره في خدمة المجتمع، وإنتاج المعنى، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وستتطلب إعادة تعريف هذه الأدوار تحولًا مماثلًا في الطريقة التي تنظر بها المؤسسات إلى قيمة العمل الإبداعي، بحيث لا يُنظر إليه بوصفه عنصرًا داعمًا أو مكملًا، بل باعتباره مدخلًا أساسيًا في عمليات صنع القرار الاستراتيجي. فالاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للمهنيين المبدعين يقتضي وضعهم في صميم تصميم السياسات والأنظمة، لا الاكتفاء بإشراكهم في تنفيذ المبادرات والمشروعات.

وتوقع المشاركون أن تصبح الكفاءة الإبداعية، ولا سيما في مجالات السرد القصصي والارتجال والتعبير الأدائي، من المتطلبات الأساسية في نطاق واسع من المهن. بل إن بعضهم تصور مستقبلًا تُعد فيه الخلفية الفنية، وخاصة في الفنون الأدائية، رصيدًا مهنيًا مهمًا في مجالات مثل الاتصال والتعليم والصحة والسياسات العامة.

١ يُرجى الاطلاع أيضًا على قراغر الأمم المتحدة رقم ٧٨ (٢٠٢٣) بعنوان: "تعزيز الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة" https://unctad.org/system/files/official-document/a_res_78_133_en.pdf

ومع تنامي قدرات التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، واتساع نطاق استخدامها، يُتوقع أن تتعرض بعض المهارات الحالية للاستبدال أو للتحول إلى مهارات متاحة على نطاق واسع. غير أن القدرة على دمج هذه المهارات ضمن مسارات عمل إبداعية هجينة ستشكل أحد أبرز عوامل التميز. وفي هذا السياق، قد تتطور ما يُعرف اليوم بـ«المهارات الناعمة» لتصبح فئة من «المهارات الجوهرية»، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإبداع والتعاطف والقدرة على التكيف.

ومن المتوقع أن تظل الأصالة والإبداع في صميم القيمة المهنية، غير أنهما سيقترنان بالحاجة إلى معرفة عميقة وسياقية في مجالات معرفية أو ثقافية محددة، فضلًا عن القدرة على الربط بين التخصصات المختلفة. كما يُرجح أن تتراجع أهمية المسارات التعليمية التقليدية لصالح نماذج تعلم مستمر ومرن ومجزأ إلى وحدات، بما يؤدي إلى تلاشي الحدود بين الدراسة والممارسة المهنية. وبدلًا من الاعتماد الحصري على المؤهلات الأكاديمية الرسمية، قد تصبح القدرة المثبتة على التعلم والتكيف والتعاون هي المعيار الأهم.

علاوة على ذلك، يُتوقع أن تؤدي التطورات التكنولوجية، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى ظهور أدوار مهنية جديدة بالكامل، مثل مهندسي الأوامر التوجيهية، ومدربي النماذج الذكية، ومديري أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويتوقع المشاركون تزايد الطلب على المهنيين القادرين ليس فقط على فهم هذه الأنظمة، بل أيضًا على التعامل معها بصورة نقدية وواعية ضمن السياقات الإبداعية. كما يسود اعتقاد بأن الثقافة الإبداعية ستزداد أهمية حتى في المجالات التقنية البحتة، وأن بعض الوظائف الحالية، مثل علماء البيانات، قد تفقد جزءًا من قيمتها ما لم تقترن بفهم ثقافي أو برؤية فنية أوسع.

وفي مجال التراث الثقافي، يُتوقع أن تبرز أدوار مهنية جديدة، مثل أمناء التراث الثقافي، وسفراء التراث الثقافي، ومتخصصي التراث الرقمي. ومع تزايد التنوع الثقافي واتساع نطاق المجتمعات العابرة للحدود ومجتمعات الشتات، قد يتجاوز دور المتخصصين في التراث مهام الصون والحماية ليشمل الوساطة الثقافية، وتفسير الموروث الثقافي، وبناء جسور التفاهم بين المجتمعات المختلفة. كما يرى المشاركون أن المعماريين والمصممين سيُنتظر منهم العمل بوعي أعمق بالأبعاد التاريخية والثقافية للمكان، ولا سيما في البيئات التي تتسم بتعدد الروايات التراثية أو تداخلها أو تنافسها المستمر.

أما في قطاع التصميم، فيتوقع المشاركون تنامي المهن المرتبطة بالاقتصاد الدائري، مثل متخصصي تصميم النظم الدائرية للموارد، ومدققي أنظمة التتبع والشفافية، واستراتيجيي الاستدامة. ومع اتساع استخدام تقنيات مثل الطباعة الغذائية، والأنسجة الحيوية، والمواد الحيوية المتقدمة، قد تظهر أنماط جديدة من الإنتاج تتطلب مقاربات مبتكرة في التفكير والتصميم. ومن ثم، يُرجح أن يصبح العمل التصميمي أكثر اندماجًا في التفكير المنظومي طويل الأمد، مع مساهمة أكبر في معالجة قضايا كفاءة استخدام الموارد وتجديدها، وتصميم المنتجات والخدمات وفق نهج دورة الحياة. وقد يترافق ذلك مع تحولات في أساليب تقييم المهن والاعتراف بقيمتها، فضلًا عن احتمال تراجع الأعباء الإدارية نتيجة التوسع في التشغيل الآلي.

وفي مجال الفنون الأدائية، يُتوقع أن تؤدي هذه الفنون دورًا متزايد الأهمية عبر مختلف القطاعات، بحيث تصبح تطبيقاتها العلاجية والتعليمية والمجتمعية أكثر انتشارًا وتأثيرًا. وقد تنشأ أدوار مهنية جديدة، مثل ميسري العمليات التشاركية باستخدام الفنون الأدائية، ومنسقي المحتوى الإبداعي، والميسرين الإبداعيين؛ وهم متخصصون يوظفون أدوات وتقنيات الأداء في تبسيط القضايا المعقدة، وتعزيز التعبير الوجداني، ودعم عمليات المشاركة المجتمعية. كما يتوقع المشاركون ارتفاع الطلب على مديري الفنون والوسطاء الثقافيين القادرين على الربط بين الإنتاج الإبداعي من جهة، والأطر المؤسسية والسياسية الأوسع من جهة أخرى.

وبصورة عامة، يُتوقع أن يتسم مستقبل العمل في الاقتصاد الثقافي والإبداعي بمزيد من المرونة والديناميكية والتداخل بين التخصصات، مع تزايد الأنماط الهجينة للعمل. وقد تشمل المسارات المهنية انتقالات متكررة بين الأدوار، إلى جانب تطوير المهارات وإعادة صقلها بصورة مستمرة، بما ينسجم مع مفهوم التعلم مدى الحياة. كما يُتوقع تزايد أهمية الأدوار التي تربط بين مجالات متنوعة، مثل العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا، وبين الإبداع والرعاية، وبين الثقافة والاستدامة. ويرى المشاركون أن نظم التقدير والمكافأة ستحتاج إلى التكيف مع هذه التحولات، لا سيما في ظل تنامي الطابع التعاوني والقائم على العلاقات في عمليات توليد القيمة.

وعلى الرغم من أن هذه التحولات تظل افتراضية، وأن تحققها يعتمد على مسارات أوسع من التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياساتية، فإنها تعكس رغبة واضحة في استشراف مستقبل يصبح فيه العمل في المجالات الثقافية والإبداعية أكثر حضورًا واعترافًا وتقديرًا، وأكثر إسهامًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود. كما يُتوقع أن يصبح هذا العمل أكثر اندماجًا في النسيج الاجتماعي والحياة اليومية للمجتمعات.



مكان العمل المتغيّر

في معظم التصورات المستقبلية للعمل في المجالات الثقافية والإبداعية، يُتوقع أن يتطور مفهوم مكان العمل بصورة جذرية، ليصبح أكثر مرونة وتوزعًا وقدرة على التكيف مع التحولات البشرية والتكنولوجية. فمن المرجح ألا يحتفظ المكتب التقليدي أو الاستوديو أو المركز الثقافي بالمكانة المحورية التي كان يشغلها بوصفه البيئة الافتراضية للعمل الإبداعي. وبدلًا من ذلك، يُتوقع أن يُنجز العمل في أي مكان ومن أي مكان بفضل الانتشار المتزايد لتقنيات الحضور عن بُعد، والتقنيات المحمولة، والواجهات الهولوغرافية. وبالنسبة لكثير من العاملين، ولا سيما في مجال إنتاج المحتوى، قد تصبح الجغرافيا أقل أهمية، حيث سيتعاون المبدعون عبر القارات في الوقت الفعلي ضمن بيئات رقمية غامرة، يلتقون فيها ببعضهم البعض وبأعمالهم الإبداعية.

ومن المرجح أن يفضي هذا التحول إلى احتياجات مكانية جديدة وديناميكيات اجتماعية مختلفة. فمع تراجع الاعتماد على المكاتب الدائمة لصالح مساحات العمل المشتركة، والاستوديوهات المؤقتة، والمراكز الإبداعية الواقعة خارج الشبكات التقليدية، يُتوقع أن يصبح دور الفضاء المادي أكثر ارتباطًا بالغاية والسياق، بحيث يدعم الإبداع المشترك، والتدريب، والنمذجة الأولية، والتعلم الجماعي. وفي المقابل، سيتعين على التفاعل الافتراضي أن يعوض غياب اللقاءات الاجتماعية غير الرسمية. وهناك توقع بأن تصبح «مساحات التفاعل غير الرسمي الافتراضية» عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على تماسك الفرق ورفاهيتها في بيئات العمل الهجينة. كما أن إعادة تصور أماكن العمل تعني أيضًا إنشاء بيئات بديلة وشاملة ومتاحة للجميع، قادرة على احتضان المشاركة المجتمعية، والتجريب، والتعلم المتبادل خارج الأطر التقليدية.

وفي مجال الفنون الأدائية وغيرها من المجالات الإبداعية، يُتخيل أن تصبح أماكن العمل أكثر مرونة ومؤقتة وتنقلًا واندماجًا في الحياة اليومية. فقد لا يعود الفنانون مرتبطين باستوديوهات أو قاعات عرض ثابتة، بل قد ينخرطون بصورة مباشرة مع المجتمعات المحلية، والمؤسسات، والمنتديات العامة وصنع السياسات. ومن المتوقع أن تتلاشى الحدود الفاصلة بين الجمهور والمؤدي، وبين المسرح والمدينة. وفي الوقت ذاته، قد تستند البنية التحتية لهذه البيئات الإبداعية إلى مبادئ المصدر المفتوح، فتكون معيارية، وقابلة للمشاركة، وإعادة التهيئة وفق الحاجة، بدلًا من الارتباط بالملكية أو الديمومة.

وعبر مختلف القطاعات، يُتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا متزايد الأهمية في تشكيل بيئات العمل الإبداعية ودعمها. فمن جدولة المهام والتنسيق إلى تجميع مدخلات المواطنين ضمن عمليات التصميم التشاركي، يمكن للأنظمة الذكية أن تساعد في إبراز الأولويات الجماعية وتيسير عمليات اتخاذ القرار. وفي مجال التصميم على وجه الخصوص، يُتوقع أن تعزز أدوات الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز والواقع الافتراضي عمليات توليد الأفكار، من خلال إتاحة المحاكاة المكانية، والاختبار الغامر، والتكيف الفوري. وعند دمج هذه التقنيات مع جوازات المنتجات القائمة على تقنية البلوك تشين وأنظمة تتبع المواد، قد يصبح بإمكان المصممين إدارة آثار دورة الحياة بصورة أكثر كفاءة والانتقال نحو نظم إنتاج دائرية منخفضة الهدر.

كما توجد توقعات بأن تسهم أنواع جديدة من المعرفة في تشكيل بيئات العمل المستقبلية، بما لا يقتصر على البيانات التقنية فحسب، بل يشمل أيضًا نظم المعارف الأصلية والمحلية، التي قد تُرقمن وتُدمج في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وبالتوازي مع ذلك، يُنظر إلى التقنيات العصبية وأساليب التعلم الافتراضية، مثل التعلم أثناء النوم، باعتبارها سمات محتملة لبيئات العمل الإبداعية في المستقبل، بما قد يتحدى الإيقاعات التقليدية للعمل والراحة.

وأخيرًا، يتصور المشاركون تقلص الفجوة التكنولوجية بين البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بنشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي المرتبطة بالتصميم وبيئات العمل. وقد يفتح ذلك المجال أمام وصول أكثر إنصافًا إلى الأدوات والأسواق والشبكات التعاونية، بما يمكّن المهنيين المبدعين في مختلف المناطق من المشاركة بصورة أوسع في الحوارات العالمية وسلاسل القيمة والإنتاج.

وبوجه عام، يُتوقع أن يكون مكان العمل المستقبلي في القطاعات الثقافية والإبداعية أقل ارتباطًا بالموقع الجغرافي وأكثر ارتباطًا بالاتصال والتفاعل. وسيُصمم ليكون مرنًا وشاملًا وداعمًا للإبداع المشترك، سواء عبر الشبكات الرقمية، أو في المدن والطبيعة، أو حول مساحات العمل والتفاعل المشتركة. ويعكس ذلك قناعة متنامية بأن الإبداع ليس شيئًا يحدث فقط داخل أماكن مخصصة، بل هو قدرة تنتقل وتتكيّف وتتجذر حيثما تكون الحاجة إليها أكبر.

ظروف العمل

بالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تتطور ظروف العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية بما يعكس مزيجًا من المرونة المتزايدة والتعقيد المتنامي في الوقت ذاته. فمن المرجح أن يفقد نموذج العمل التقليدي القائم على ساعات العمل الثابتة مكانته تدريجيًا، ليحل محله نمط أكثر مرونة وانسيابية يتكيف مع طبيعة العمل واحتياجات العاملين. ويبرز هذا التوجه بصورة خاصة في مجالات مثل التراث الثقافي، حيث تشكل المشاركة العميقة، والفهم السياقي، والرعاية طويلة الأمد عناصر أساسية، الأمر الذي يقود إلى إعادة تعريف مفهوم الوقت ذاته من حيث تنظيمه وتقييمه وتجربته.

وتُعد المرونة سلاحًا ذا حدين؛ فبينما تمنح الأفراد قدرة أكبر على تحقيق التوازن بين مسؤولياتهم الشخصية والمهنية، فإنها قد تؤدي في المقابل إلى تلاشي الحدود الفاصلة بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، مما يجعل الانفصال عن العمل أو حماية الوقت الشخصي أكثر صعوبة. وفي المستقبل، قد تأتي حرية اختيار زمان ومكان العمل على حساب الشعور الدائم بضرورة البقاء متاحًا للاستجابة لمتطلبات العمل.

وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل المخاوف المرتبطة بالمراقبة المدعومة بالتكنولوجيا وظهور مؤشرات جديدة لقياس الأداء. فالاستخدام المتزايد للأدوات الرقمية لرصد الإنتاجية والانتباه والمخرجات، إلى جانب التقييمات الخوارزمية أو مؤشرات النجاح القائمة على أعداد الإعجابات والتفاعلات، يثير مخاوف من الاعتماد على معايير أحادية ومختزلة للحكم على الجودة. ويتوقع كثيرون أن يواجه العاملون ضغوطًا متزايدة للامتثال لهذه المعايير الخارجية، حتى عندما لا تنسجم مع الطبيعة البطيئة والاستكشافية التي تميز العمل الفني أو التراثي.

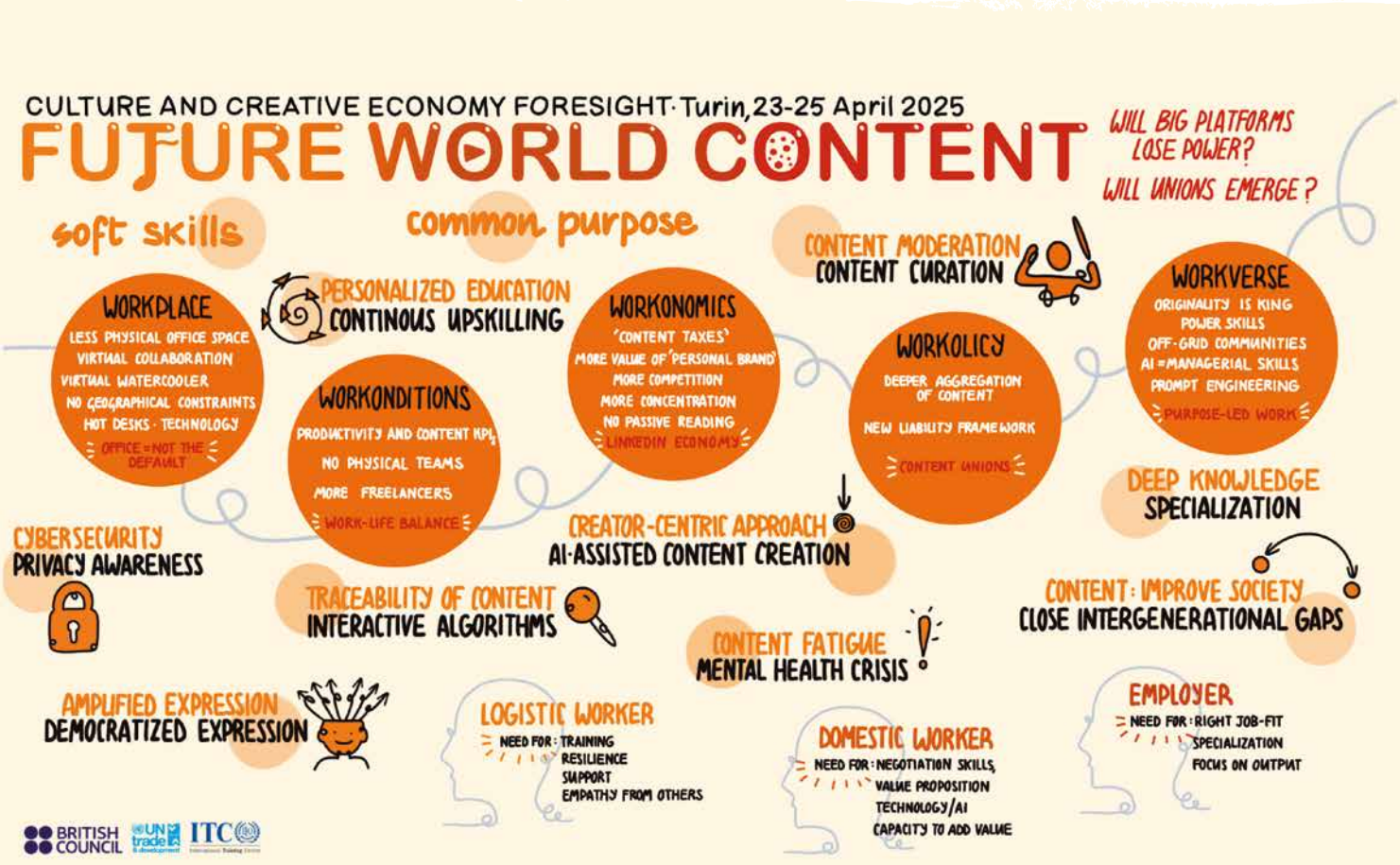
وعبر مختلف القطاعات، يُتوقع أن يصبح العمل أكثر تجزؤًا واعتمادًا على العمل الحر، حيث يعمل الأفراد ضمن فرق ومشروعات متعددة، وأحيانًا عبر حدود جغرافية مختلفة. وقد تصبح مساحات العمل المشتركة، والاستوديوهات التعاونية، وأنماط العمل المتنقلة أكثر انتشارًا، مما يتيح مستويات جديدة من الاستقلالية، لكنه يثير في الوقت ذاته تساؤلات بشأن الأمن الوظيفي على المدى الطويل، والتعاون،

والانتماء المؤسسي. وفي هذا السياق، تبرز دعوات لإعادة تصور العمل الحر، بحيث لا يُنظر إليه بوصفه شكلًا هشًا أو غير مستقر من أشكال العمل، بل باعتباره جزءًا من منظومة أكثر قوة للتشغيل التعاوني، تربط العاملين بشبكات توفر الدعم المتبادل، والحماية الاجتماعية، ومنظومة من القيم المشتركة.

كما يبرز أمل متزايد في أن يسهم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعادة التوازن إلى أعباء العمل، ليس فقط من خلال أتمتة المهام، بل أيضًا عبر تقليص ساعات العمل غير الضرورية، والحد من العمل الإضافي، وإتاحة أنماط أكثر صحة للتوازن بين الحياة والعمل. وفي بعض السيناريوهات المستقبلية، قد لا تقتصر مكافأة العمل الإبداعي على الأجور المالية، بل تشمل آليات بديلة، مثل التعويض القائم على الوقت، أو إتاحة الوصول إلى الشبكات المهنية وفرص التواصل، أو منح إجازات إضافية بدلًا من المقابل المالي. ويمكن لهذه النماذج الجديدة أن تدعم الرفاه الفردي، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالأشكال المتنوعة للقيمة التي يولدها العمل الإبداعي

ومن المتوقع أيضًا أن يحظى الشمول والتنوع العصبي باهتمام متزايد في بيئات العمل المستقبلية. فثمة توقع بأن تُصمم بيئات العمل بصورة أفضل لتلائم الأنماط الإدراكية المختلفة، ومستويات الطاقة المتباينة، والاحتياجات الحسية المتنوعة. وبدلًا من البيئات الموحدة التي تعتمد نموذجًا واحدًا للجميع، قد يوفر المستقبل مجموعة متنوعة من ترتيبات العمل القابلة للتكيف وفقًا لطبيعة المهام، واحتياجات الفرق، وظروف الأفراد. وفي ظل هذا المشهد الأكثر إنسانية وتعددية، يُتخيل أن يتشكل شعور متجدد بالانتماء المجتمعي، قائم ليس فقط على التواجد في المكان نفسه، بل على تقاسم الأهداف المشتركة، والاحترام المتبادل، وثقافة الرعاية.

وفي المجمل، يُتوقع أن تتسم ظروف العمل في المستقبل بمزيد من المرونة واللامركزية والترابط، وأن تتشكل بفعل التقنيات والقيم والعقود الاجتماعية التي لا تزال في طور التطور. وبينما يتيح هذا المستقبل فرصًا واعدة لتعزيز الاستقلالية والرفاه، فإنه يتطلب أيضًا اهتمامًا دقيقًا بقضايا العدالة والأخلاقيات والاستدامة في كيفية تنظيم العمل وتعريفه ودعمه.



العمل في سياق اقتصادي متغيّر

في مستقبل يتشكل تحت تأثير التسارع المتواصل للتطورات التكنولوجية والتحولات في القيم المجتمعية، يُتوقع أن تصبح البنية الاقتصادية للقطاعات الثقافية والإبداعية أكثر تعقيدًا وتنافسية وتقلبًا. ومن المرجح أن تتحول الشبكات المهنية والظهور العام إلى مصادر رئيسية للقيمة، بحيث يرتبط النجاح بدرجة أقل بالانتماء المؤسسي أو الاعتراف الرسمي، وبدرجة أكبر بالعلامة الشخصية للفرد وحضوره الرقمي. ويصف بعض المشاركين هذا الواقع المحتمل بأنه «اقتصاد لينكدإن»، حيث تتدفق القيمة عبر العلاقات والانطباعات بقدر ما تتدفق عبر الخبرة أو الإنتاج الفعلي.

ومع توسع إنتاج المحتوى بفضل الذكاء الاصطناعي والأتمتة، يُتوقع أن يغمر السوق كم هائل من المواد والمضامين، مما يجعل المحتوى الذي ينتجه البشر، والقائم على الخبرة المتخصصة والمعرفة السياقية، أكثر ندرة، وبالتالي أكثر قيمة. وفي هذه البيئة المشبعة بالمحتوى، قد تصبح عمليات الانتقاء، وبناء الثقة، وضمان الجودة خدمات عالية القيمة، غالبًا ما تُقدَّم عبر منصات متخصصة أو من خلال نماذج اشتراك مدفوعة. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تتغير معايير تقييم القيمة والنجاح، مبتعدة عن المقاييس الكمية البسيطة، مثل عدد المشاهدات أو الإعجابات، ومتجهة نحو أساليب تقييم أكثر سياقية ونوعية، وربما تُعاد صياغتها من خلال آليات تشاركية أو لامركزية.

كما قد تتطور النماذج الاقتصادية استجابةً للتغيرات في طبيعة استهلاك المحتوى ذاته. فمع تزايد اعتماد المستخدمين على وكلاء الذكاء الاصطناعي للوصول إلى المعلومات، من خلال التوصية بالمحتوى وتصفيته والتفاعل معه نيابة عنهم، قد يبدأ المبدعون في تهيئة محتواهم ليكون أكثر قابلية للقراءة والتفسير من قبل الأنظمة الذكية. وقد يؤدي هذا التحول إلى تغيير جذري في طريقة تنظيم المحتوى وبنائه، مما يثير مخاوف بشأن التحيزات الخوارزمية وتشويه المعلومات وتآكل الدقة والتعقيد في الخطاب العام. وفي المقابل، يُتوقع أن يصبح التفاعل مع المحتوى أكثر تشاركية وأقل سلبية، بفضل أدوات التخصيص المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة للإبداع المشترك، لكنه قد يخلق أيضًا أشكالًا جديدة من الاعتماد على الأنظمة التقنية.

وعبر مختلف المجالات، يتزايد الإدراك بأن المؤشرات الاقتصادية التقليدية، من الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشرات الأداء القياسية، غير قادرة على قياس القيمة الكاملة للعمل الثقافي والإبداعي. ففي قطاع التراث الثقافي، على سبيل المثال، يبرز رفض واضح لفكرة اعتبار المخرجات الاقتصادية بديلًا عن الأهمية الثقافية أو مؤشرًا عليها. وبدلًا من ذلك، يُتوقع أن تصبح تقييمات الأثر أكثر ارتباطًا بالسياق المحلي وأكثر تعددية ونوعية، مع الاعتراف بتنوع المساهمات الثقافية وحدود المقاييس الموحدة في قياسها.

ومن المتوقع أيضًا ظهور آليات اقتصادية جديدة قد تشمل حوافز وإعفاءات ضريبية للفنانين والمنتجين الثقافيين، ودعمًا موجَّهًا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بل وحتى ترميز حقوق الملكية الفكرية، بما يتيح للمبدعين تحقيق عوائد من أعمالهم وإدارة حقوقهم بمرونة أكبر. كما قد يُعاد تصميم الأنظمة الضريبية لتعكس ديناميكيات العمل الجديدة ونماذج الإيرادات المستحدثة، بحيث ترتبط المساهمات الفردية بصورة أوثق بالقيمة التي يخلقها الأفراد داخل الأسواق الرقمية أو اللامركزية.

أما المصممون، فمن المتوقع أن يضطلعوا بدور أكثر فاعلية في تشكيل السياسات الاقتصادية، لا باعتبارهم مستجيبين لتحولات السوق فحسب، بل بوصفهم شركاء في إعادة تشكيل هذه الأسواق نفسها[٢]. وتتضمن بعض الرؤى المستقبلية إنشاء كيانات مؤسسية مثل «وزارة الاعتماد المتبادل»، تكون مهمتها ضمان توافق الإنتاج الإبداعي مع الحدود البيئية للكوكب ومبادئ الاقتصاد الدائري.

وفي مثل هذا السيناريو، لا يُنظر إلى النفايات باعتبارها مخلفات يجب التخلص منها، بل باعتبارها موارد يمكن إعادة تدويرها أو توظيفها بطرق مبتكرة، مع تتبع القيمة وإعادة توزيعها بصورة مستمرة عبر كامل دورة حياة المنتجات والمواد.

وعلى مستوى الزمن الاقتصادي، قد تصبح الدورات الاقتصادية أكثر تنوعًا. فقد تعمل بعض الشركات أو المبادرات ضمن دورات قصيرة وسريعة استجابةً للاحتياجات العاجلة أو لفترات النشاط الإبداعي المكثف، في حين تتبنى جهات أخرى دورات أطول وأكثر تجددًا تستند إلى أهداف اجتماعية أو بيئية بعيدة المدى. كما يُتوقع أن تكتسب المساحات التشاركية اللامركزية لصنع القرار، بما في ذلك الحوكمة

٢ يُرجى الاطلاع أيضًا على الشراكة الشمالية للأبعاد الثقافية (NDPC) (٢٠٢٣)، للاطلاع على موجز سياسات يستكشف كيفية توسيع نطاق التعاون القائم على الفنون والتصميم من خلال سياسات الابتكار المتقاطع. الشراكة الشمالية للأبعاد الثقافية (٢٠٢٣) التعاون القائم على الفنون والتصميم والابتكار المتقاطع: ممارسات ينبغي تمكينها وتنسيقها وتوسيع نطاقها (موجز سياسات). الشراكة الشمالية للأبعاد الثقافية. https://ndpculture.org/wp-content/uploads/2023/09/Report.pdf

الاقتصادية، أهمية متزايدة، مما يعزز حوارًا أكثر شمولًا ويتيح ظهور أشكال جديدة من التصويت أو التقييم توفر قدرًا أكبر من الدقة وتعزز المشاركة الجماعية في صنع القرار.

وفي المجمل، لا يُتصور الاقتصاد الإبداعي في المستقبل بوصفه سوقًا موحدة ومتجانسة، بل منظومة ديناميكية تتألف من شبكات مترابطة من النظم البيئية الاقتصادية، تجمع بين المحلي والعالمي، والبشري والتكنولوجي، والرسمي وغير الرسمي. وقد لا تعتمد استدامة هذا الاقتصاد على حجمه أو سرعته بقدر ما تعتمد على قدرته على التكيف والتنوع والاعتراف بالطيف الكامل للقيم التي يضيفها العمل الإبداعي إلى المجتمع.

العمل والسياسات العامة

عند النظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تشهد سياسات العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية تحولات جوهرية تمكّنها من الاستجابة لأنماط العمل الجديدة، والتقنيات الناشئة، والمفاهيم المتغيرة للقيمة. ويُرجح أن يؤدي الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي، على وجه الخصوص، إلى تطوير أطر قانونية وتنظيمية جديدة للمساءلة، بهدف توضيح المسؤوليات في حالات الإنتاج المؤتمت، أو إساءة استخدام المحتوى، أو انتهاك الحقوق الإبداعية. ومع تحول الإشراف البشري إلى خط الدفاع الأخير في العديد من العمليات المؤتمتة، قد يبرز مفهوم «الإشراف البشري كملاذ أخير» بوصفه ضمانة قانونية تكفل العدالة والمساءلة وتوفر مسارًا أخلاقيًا للطعن والمراجعة.

وبالتوازي مع ذلك، قد يصاحب النمو المتزايد لفئة منشئي المحتوى المستقلين ظهور أشكال جديدة من التنظيم الجماعي، مثل نقابات المبدعين والاتحادات المهنية اللامركزية، التي تدافع عن الحقوق، وتعزز الحضور المهني، وتسعى إلى ضمان تعويضات أكثر عدالة. ومن المتوقع أن تسهم هذه الكيانات في الدفع نحو تطوير أنظمة أفضل للاعتراف بالمساهمات ونسب الفضل إلى أصحابها، لا سيما في مجالات مثل التراث الثقافي وفنون الأداء، حيث تكون الإسهامات في كثير من الأحيان جماعية أو غير ملموسة بطبيعتها. كما يتوقع المشاركون أن يحظى العمل غير المرئي باعتراف أكبر، بما في ذلك العمل العاطفي والجهد التحضيري الذي يدعم العمليات الإبداعية، لكنه غالبًا ما يظل خارج نطاق التقدير في الأطر التقليدية.

ولا تزال العوائق الهيكلية، بما في ذلك المتطلبات المؤسسية المتقادمة والمعايير الجامدة للاعتراف المهني أو التنقل المهني، تحد من الإمكانات الإبداعية على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، تطرح أفكار ناشئة، مثل «جواز السفر الإبداعي»، باعتبارها أدوات جديدة لدعم التبادل الثقافي العابر للحدود والاعتراف بطيف أوسع من الممارسات الإبداعية.

ومن المتوقع أيضًا أن تكتسب فكرة «الأرصدة» أهمية متزايدة، ليس فقط بوصفها مقابلًا ماليًا، بل أيضًا باعتبارها شكلًا من أشكال رأس المال الرمزي والثقافي. وقد يتجسد ذلك في أنظمة تعويض قائمة على السمعة المهنية، أو منح أرصدة لقاء المشاركة في العمليات التعاونية، أو الاعتراف بمساهمة الأفراد في النسيج الثقافي التراكمي للمجتمع. وفي مجال الفنون الأدائية، على سبيل المثال، يتصور بعض المشاركين إمكانية تطوير أنظمة تقيس وتكافئ ما يمكن تسميته بـ«الكثافة الفنية» للعمل، بحيث تُقدَّر درجة التأثير أو الابتكار أو العمق الإبداعي، بدلًا من الاكتفاء بقياس الوقت المستغرق أو حجم المخرجات.

وتشمل بعض المقترحات الأكثر استشرافًا للمستقبل فكرة منح الفنانين جوازات سفر دبلوماسية تعكس دورهم بوصفهم سفراء ثقافيين وميسرين للتبادل الدولي. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تحظى التجارب والابتكارات في مجال التراث الثقافي بدعم واعتراف أكبر من خلال السياسات العامة، بما يعزز الفهم القائل بأن الذاكرة الثقافية ليست مجرد إرث يُصان، بل عملية مستمرة تتشكل من خلال العمل والممارسة المتواصلة.

وفي قطاع التصميم وغيره من المجالات، يُتوقع أن تتجه سياسات العمل نحو مزيد من التخصيص والمسؤولية البيئية. فقد تتيح الأنظمة التي تجمع بين الأجور والمعاشات التقاعدية للأفراد مرونة أكبر في التخطيط لمساراتهم المهنية، بينما قد تكافئ سياسات الأجور الجديدة ليس فقط حجم الإنتاج، بل أيضًا الممارسات المستدامة، مثل إعادة التدوير، وإعادة التوظيف الإبداعي للمواد، أو التصميم ضمن حدود الانبعاثات الكربونية المقبولة. كما قد يُحظر استخدام بعض المواد الضارة بالكامل، وتُفرض ضرائب بيئية تعكس التكلفة الحقيقية للأثر

البيئي. ويشير ذلك إلى تحول أوسع نحو اقتصادات موجهة نحو الرعاية والاستدامة، لا سيما في القطاعات التي تتقاطع فيها تدفقات المواد والمعلومات ودورات الإنتاج مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

ويتوقع المشاركون كذلك أن تدعم السياسات العامة الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما يتيح للمبدعين وصولًا أفضل إلى الحماية الاجتماعية دون إجبارهم على الاندماج في هياكل توظيف جامدة[٣]. وقد يشمل ذلك تطوير تشريعات عمل جديدة تستوعب أنماط العمل الحر والعمل الهجين، إلى جانب سياسات تراعي احتياجات الأشخاص ذوي التنوع العصبي، بما يضمن مستويات أعلى من الإتاحة والمرونة في مختلف المهن وبيئات العمل.

كما يُتوقع إعادة النظر في مفهوم وقت العمل ذاته. فإلى جانب ساعات العمل التقليدية، قد تأخذ السياسات المستقبلية في الاعتبار الإيقاعات غير الخطية أو المتقطعة أو غير المتزامنة التي تميز العمل الإبداعي، بما يعكس بصورة أكثر واقعية الكيفية التي يعمل بها الأفراد في هذه المجالات. وقد يشمل ذلك الاعتراف بالوقت المستغرق في التحضير غير المرئي، أو التفكير التأملي، أو تطوير الأفكار والمفاهيم على المدى الطويل، وهي جوانب أساسية في العمل الثقافي غالبًا ما تعجز المقاييس التقليدية عن احتسابها.

وفي المجمل، قد يتحدد مستقبل سياسات العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية بدرجة أقل من خلال الفئات والتصنيفات الجامدة، وبدرجة أكبر من خلال المرونة والعدالة والفهم الشامل للقيمة الإبداعية. ويعكس هذا التصور أملًا أوسع في أن تتطور السياسات ليس فقط لتنظيم العمل، بل أيضًا لتمكينه وتعزيزه، من خلال حماية العاملين، والاعتراف بتنوع إسهاماتهم، وتوفير الظروف اللازمة لازدهار الحياة الثقافية واستدامتها.

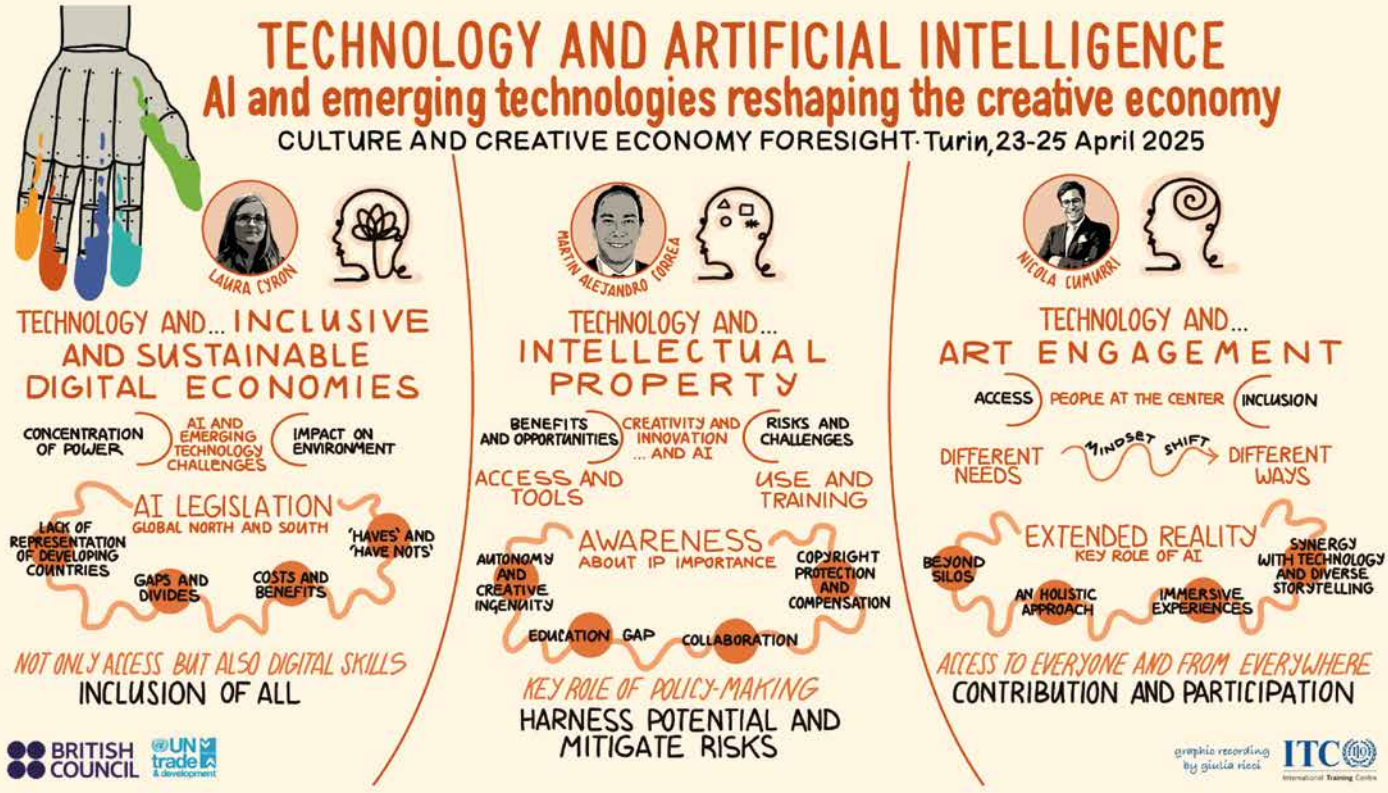
٣ في الفلبين، على سبيل المثال، لا تشمل الإحصاءات الحالية المتعلقة بمساهمة المبدعين في الناتج المحلي الإجمالي القوى العاملة الإبداعية غير الرسمية، وذلك لأن المؤشر الأساسي المستخدم في القياس هو تسجيل الأعمال التجارية. ووفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عام ٢٠٢٤ عن هيئة الإحصاء الفلبينية، ساهم الاقتصاد الإبداعي بمبلغ ١,٩٤ تريليون بيزو فلبيني في الناتج المحلي الإجمالي (بما يعادل ٧,٣٪)، ووفر فرص عمل لـ ٧,٥١ مليون شخص. ومع ذلك، لا توجد بيانات منشورة توضح عدد العاملين المبدعين غير المسجلين رسميًا. ويعني ذلك أن جزءًا كبيرًا من القوى العاملة يظل غير مرئي في البيانات الوطنية رغم مساهماته الفعلية. وقد أصبح تحويل اقتصاد العمل الحر والمؤقت إلى مشروعات مستدامة "من العمل الحر إلى الأعمال المستدامة" محورًا استراتيجيًا للعديد من المبادرات المحلية التي تعمل بالشراكة الوثيقة مع الجهات الحكومية.

من تحولات العمل الإبداعي إلى القضايا العابرة للقطاعات

بعد استكشاف مجموعة من السيناريوهات المستقبلية وكيف يمكن أن تعيد تشكيل عمل المهنيين في القطاعات الثقافية والإبداعية، من حيث الأدوار، وظروف العمل، وبيئات العمل، وآليات توليد القيمة وتداولها، ننتقل الآن إلى مجموعة من القضايا الأوسع ذات الطابع العابر للقطاعات، والتي تمحورت حولها العديد من النقاشات خلال الورشة. وتشمل هذه القضايا: التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والتجارة والاستثمار، والمساواة بين الجنسين، والتنوع والشمول، وإعادة التأهيل المهني وتطوير المهارات، والعمل اللائق.

ويتيح كل واحد من هذه المحاور منظورًا مختلفًا لاستشراف المستقبل، إلا أنها تشكل معًا نسيجًا مترابطًا ومتداخلًا بصورة وثيقة. فهي تتناول قضايا البنية التحتية والسياسات، والأخلاقيات والعدالة، والإتاحة والتمكين. وتمثل هذه المحاور نقاط التقاء الأفكار بالأنظمة والمؤسسات، وهي في الوقت ذاته المجالات التي تبرز فيها الحاجة إلى استجابات إبداعية أكثر من أي وقت مضى.

ويستند كل قسم من الأقسام التالية إلى الرؤى والأفكار التي برزت خلال الورشة، حيث جرى استخلاصها وصياغتها في صورة مجموعة من الأسئلة الاستراتيجية الاستشرافية الموجهة نحو المستقبل، بهدف دعم التأمل والتفكير، وتحفيز البحث، وإلهام صانعي السياسات. ولإضفاء بُعد عملي على هذه النقاشات، يتضمن كل قسم أيضًا عرضًا لمثال تطبيقي أو نموذج أولي ملموس اقترحه المشاركون استجابةً لأحد هذه التحديات أو أكثر، بما يوفر لمحة عن الكيفية التي يمكن من خلالها ترجمة هذه الأسئلة إلى إجراءات ومبادرات عملية على أرض الواقع.



التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المجتمع بوتيرة متسارعة، وبصورة خاصة الاقتصاد الثقافي والإبداعي، حيث لا يقتصر تأثيره على كيفية إنتاج الأعمال الإبداعية ونشرها فحسب، بل يمتد أيضًا إلى تحديد من يستفيد منها، والظروف التي تتحقق في ظلها هذه الاستفادة. وفي صميم هذا التحول، تبرز حالة متزايدة من التوتر بين الفرص وعدم المساواة. فبينما يمتلك الذكاء الاصطناعي[٤] القدرة على إتاحة وصول أكثر ديمقراطية إلى الأدوات الإبداعية، فإنه يسهم في الوقت الراهن في تعميق الفجوات القائمة، سواء كانت اقتصادية أو جغرافية أو مرتبطة بالبنية التحتية الرقمية. ففي العديد من مناطق العالم، يساهم المبدعون ببياناتهم وأعمالهم في تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي، دون أن ينعكس ذلك عليهم بصورة عادلة من حيث القيمة أو العائد.

وتوفر أدوات مثل إنشاء المحتوى بمساعدة الذكاء الاصطناعي، وتحسين استهداف الجمهور، وتطوير الخوارزميات التفاعلية، فرصًا واعدة لتعزيز الشمول وتوسيع تنوع المخرجات الإبداعية. وعند توظيف هذه الأدوات بصورة مدروسة، يمكن أن تسهم في تيسير التجارب الثقافية التشاركية، وإبراز أصوات الفئات المهمشة، ودعم أنماط عمل أكثر تحفيزًا وإشباعًا. غير أن هذه الإمكانات لا تتوزع بشكل متكافئ؛ إذ تختلف مستويات الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والمعرفة التكنولوجية من منطقة إلى أخرى، كما أن أنظمة تنظيم المحتوى والإشراف عليه ما تزال بعيدة عن تحقيق العدالة والإنصاف[٥].

وفي هذا السياق، تكافح أطر الملكية الفكرية لمواكبة وتيرة هذه التحولات. فما يزال الوعي بحقوق الملكية الفكرية محدودًا في العديد من المناطق، ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي، إلا أن الإدراك يتزايد لطبيعتها المزدوجة؛ إذ يمكن أن تتحول إلى أداة لترسيخ الاحتكارات، أو إلى وسيلة لدعم سبل عيش المبدعين، تبعًا لكيفية تصميمها وإدارتها. ويزيد صعود الذكاء الاصطناعي من تعقيد هذا التحدي، إذ تعتمد العديد من المخرجات الإبداعية التي تنتجها الأنظمة المؤتمتة على أعمال بشرية لم تُنسب إلى أصحابها أو لم يحصلوا على مقابل عادل عنها. ومن ثم، تبرز حاجة ملحّة إلى تطوير أنظمة ملكية فكرية أكثر مرونة وشمولاً، تدعم نسب الأعمال إلى أصحابها، وتنظم آليات الترخيص والاستخدام، وتضمن تقاسمًا عادلًا ليس فقط للمحتوى، بل أيضًا للسيطرة عليه وإدارته.

وتنعكس اختلالات موازين القوة في الاقتصاد الرقمي بوضوح في حوكمة الذكاء الاصطناعي. فالغالبية العظمى من الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي تم تطويرها في الدول مرتفعة الدخل، بينما تجد الدول منخفضة ومتوسطة الدخل نفسها مضطرة إلى تبني معايير وتقنيات خارجية قد لا تتوافق بالضرورة مع احتياجاتها أو سياقاتها الثقافية والقيمية. ويؤدي ذلك إلى ديناميكيات عالمية يتم فيها استخراج البيانات من المناطق الأقل نفوذًا وتحويلها إلى خدمات رقمية عالية القيمة في أماكن أخرى، بما يعزز أنماطًا من التبعية الرقمية والاقتصادية والثقافية. كما تثير قضايا تتبع المحتوى، والتحيزات الكامنة في البيانات، والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار، أسئلة جوهرية تتعلق بالثقة والسيادة الرقمية.

ومع ذلك، تبرز مسارات واعدة للمضي قدمًا. فالتقنيات الناشئة، بدءًا من الوسائط الغامرة وصولاً إلى تقنية البلوك تشين والتوائم الرقمية، يمكن أن تدعم تجارب ثقافية أكثر مشاركةً ومحليةً وشمولاً. وعندما تُصمم هذه الأدوات انطلاقًا من احتياجات المستخدمين المتنوعين، فإنها قادرة على توسيع نطاق الوصول والمشاركة عبر الحدود الحسية والمعرفية والجغرافية. كما بدأت المقاربات التصميمية الشمولية، القائمة على مبدأ "التصميم مع المستخدمين لا من أجلهم"، في إعادة تعريف أساليب إنتاج المحتوى الثقافي وتداوله واختباره. وتوفر تقنية البلوك تشين[٦]، على سبيل المثال، وسائل جديدة للاعتراف بالمؤلفين، وإدارة تدفقات المحتوى، بل والمساهمة في إعادة توزيع القيمة وحفظ التراث الثقافي في صيغ رقمية.

٤ يُرجى الاطلاع أيضًا على: Lee, H. K. (٢٠٢٢) ، إعادة التفكير في الإبداع: الصناعات الإبداعية، والذكاء الاصطناعي، والإبداع في الحياة اليومية. مجلة الإعلام والثقافة والمجتمع، المجلد ٤٤، العدد ٣، الصفحات ٦٠١-٦١٢. كما يوضح الحائز على جائزة نوبل دارون أسيموغلو في: Acemoglu, D. (٢٠٢٥) ، الاقتصاد الكلي المبسط للذكاء الاصطناعي. مجلة السياسة الاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١٢١، الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها الذكاء الاصطناعي في سوق العمل والإنتاجية الاقتصادية بصورة عامة.

٥ رُجى الاطلاع على مقال مجلة ذي إيكونوميست (٢٠٢٣) بعنوان: "فجر النجم الشامل: كيف سيحوّل الذكاء الاصطناعي مفهوم الشهرة". يشرح المقال تأثير الذكاء الاصطناعي في القطاع الإبداعي، ويناقش الكيفية التي قد تؤدي بها هذه التقنيات إلى استفادة الفنانين المشهورين أصلاً بدرجة أكبر من غيرهم، مما قد يفضي إلى ظهور ما يُعرف بمفهوم "النجم الشامل".

٦ يُرجى الاطلاع أيضًا على: Patrickson, B. (٢٠٢١) ، ما الذي تعنيه تقنيات البلوك تشين بالنسبة للصناعات الإبداعية الرقمية؟ مجلة إدارة الإبداع والابتكار، المجلد ٣٠، العدد ٣، الصفحات ٥٨٥-٥٩٥.



وبالتوازي مع هذه التطورات، يتعين على أنظمة التعليم والتدريب أن تتكيف بدورها. فالنماذج الحالية غالبًا ما تركز على تمكين الأفراد من استخدام الأدوات، دون إتاحة مساحة كافية للتفكير النقدي في حدودها وآثارها. ومع اندماج الذكاء الاصطناعي في مسارات العمل الإبداعي والتقني، يصبح من الضروري تنمية مهارات تتجاوز الاستخدام التقني المباشر، مثل التفكير النقدي، والاستدلال الأخلاقي، والقدرة على إصدار الأحكام السياقية. فلا بد أن يمتلك الأفراد القدرة ليس فقط على تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بل أيضًا على تفسير مخرجاتها وتحليلها. ويعتمد مستقبل العمل إلى حد كبير على القدرة على التعامل مع التعقيد، سواء في وجود الأتمتة أو في غيابها. كما أن تحديات مثل إرهاق المحتوى، والضغوط النفسية، والتدفق المفرط للمعلومات، تستدعي تطوير مهارات أقوى في الانتقاء والتحليل، مع إعادة التركيز على جودة التعبير الرقمي لا كميته فقط.

وتتطلب هذه المرحلة تحولًا في طريقة التفكير؛ فبدلاً من النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه بديلًا عن الإنسان أو وسيلة مختصرة لإنجاز المهام، ينبغي فهمه بوصفه شريكًا تعاونيًا يحتاج إلى التوجيه والتأطير والسياق. كما يجب دعم النظم البيئية الإبداعية من خلال أطر تنظيمية تعزز التأليف المشترك، وتحافظ على التنوع الثقافي، وتضمن الاستخدام المستدام للموارد. وبدلاً من السعي وراء أقصى الإمكانات التكنولوجية الممكنة، قد تعطي الأنظمة المستقبلية الأولوية للكفاءة والمرونة والملاءمة للسياقات المحلية، لا سيما في المناطق التي تعتمد على الابتكار في ظل محدودية الموارد والقيود المختلفة.

وفي نهاية المطاف، لا يتعلق الأمر فقط بكيفية إنتاج العمل الإبداعي، بل بالقيم التي تقوم عليها الأنظمة الداعمة له. فالشمول، والاعتراف، والاستدامة، والتمكين، ينبغي أن تصبح مبادئ تصميم أساسية وليست اعتبارات ثانوية. ويتمثل التحدي الحقيقي في ضمان أن تكون التكنولوجيا في خدمة الإبداع، لا أن يصبح الإبداع في خدمة التكنولوجيا.

أسئلة اليوم من أجل الغد

تمكين الفاعلية الإبداعية من خلال التكنولوجيا

- [ ] كيف يمكننا استخدام الذكاء الاصطناعي لتمكين الإبداع البشري وتوسيعه بدلًا من استبداله؟
- [ ] كيف يمكننا تجنب نشوء مجتمع ثنائي ينقسم إلى منتجي محتوى ومستهلكين له، أو إلى مبدعين ومستهلكين، والعمل بدلًا من ذلك على تعزيز الإبداع التشاركي؟
- [ ] كيف يمكننا تصميم تحديات فكرية وعاطفية تُبقي العقل البشري منخرطًا وقادرًا على التكيّف والصمود في عصر يهيمن عليه الذكاء الاصطناعي؟
- [ ] كيف يمكننا منع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي — مثل الانتحال أو انتحال الصفة أو نسبة الأعمال إلى غير أصحابها — مع تعزيز الإبداع الأصيل المتمحور حول الإنسان؟
- [ ] كيف يمكننا الحد من التحيز في توليد المحتوى وتنظيمه بمساعدة الذكاء الاصطناعي، مع تعزيز مخرجات أكثر تنوعًا وشمولًا؟
- [ ] ما الأطر اللازمة لضمان إتاحة عادلة للتقنيات والأدوات الإبداعية عبر مختلف المناطق والمجتمعات؟

الحوكمة والحقوق والتوزيع العادل للقيمة

- [ ] كيف يمكننا بناء منظومة متنوعة وقابلة للتشغيل البيني من التقنيات الإبداعية تضمن الحوكمة التشاركية والمساءلة؟
- [ ] كيف يمكن استخدام تقنية البلوك تشين وغيرها من الأدوات اللامركزية لتتبع الأصول الإبداعية والثقافية، وحفظها، وضمان مكافأة أصحابها بصورة عادلة؟
- [ ] ما الدروس المستخلصة من الممارسات الواقعية في مجال الملكية الفكرية لتطوير نماذج أخلاقية وقابلة للتوسع لتوليد العائدات الإبداعية؟
- [ ] كيف يمكننا تصميم أطر حوكمة دولية للذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية تدعم الشفافية والعدالة والاستدامة؟

العدالة والشمول وإمكانية الوصول

- [ ] كيف يمكننا إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى العروض والتجارب الإبداعية من خلال التقنيات الغامرة (مثل الواقع الممتد XR)؟
- [ ] كيف يمكننا توسيع الوصول إلى أدوات التصميم ومختبرات النمذجة الأولية ومرافق الإنتاج لدعم التنمية المحلية الشاملة؟
- [ ] ما المقاربات التي تضمن أن تكون عمليات جمع البيانات وتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي ممثلة لمختلف الفئات، أخلاقية، ومتعددة الثقافات؟

- [ ] ما الأطر السياساتية التي يمكن أن تمنع الإقصاء الرقمي وتضمن وصولًا فعّالًا وهادفًا إلى البنى التحتية الثقافية الرقمية؟

المشاعات والتراث والرعاية

- [ ] كيف يمكننا التعامل مع التراث الثقافي بوصفه مشاعًا حيًا يدعم الحفظ والابتكار في آنٍ واحد؟
- [ ] كيف يمكن استخدام الرقمنة بوصفها شرطًا أساسيًا لاستمرارية الثقافة، وإتاحة الوصول إليها، وتعزيز قدرتها على الصمود؟
- [ ] ما الدور الذي يمكن أن تؤديه التوائم الرقمية والتقنيات الغامرة في حماية التراث الثقافي وإبراز قيمته الكامنة؟
- [ ] كيف يمكننا ضمان أن تعكس البيانات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي تنوع التراث العالمي وحيويته وتطوره المستمر بصورة عادلة؟

البنية التحتية والتتبع والاستدامة

- [ ] كيف يمكننا دمج البنية التحتية الرقمية وإدارة الموارد والحوكمة بما يتيح التتبع الكامل لسلاسل الإنتاج الإبداعي؟
- [ ] ما الشروط التمكينية اللازمة لبناء نظم بيئية رقمية أخلاقية وقادرة على الصمود تدعم اقتصادات إبداعية موزعة ومستدامة؟
- [ ] كيف يمكننا تصميم البنى التحتية والأدوات بما يعطي الأولوية لمبادئ الاقتصاد الدائري، ويقلل الأثر البيئي، ويدعم القيمة الثقافية على المدى الطويل؟

ماذا لو... أصبح لكل عنصر من عناصر التراث الثقافي — سواء كان رقصة، أو معلمًا أثريًا، أو راويًا للحكايات — توأم رقمي خاص به؟

تخيلوا خدمة قادرة على التقاط جوهر أشكال التعبير الثقافي والمعالم التاريخية باستخدام أحدث تقنيات المسح ثلاثي الأبعاد وتتبع الحركة، وتحويلها إلى توائم رقمية حية ومتطورة باستمرار. لن تقتصر هذه التوائم الرقمية على حفظ المعرفة فحسب، بل ستكون قادرة على التفاعل معنا، وتعليمنا، بل وتصحيح ممارساتنا في الوقت الفعلي.

ماذا لو أمكن لفنان الأداء أن يرافقه توأمه الرقمي على خشبة المسرح — يتعلم، ويتكيف، ويسهم في توجيه الأداء؟ وماذا لو استطاعت الحكومات والمعلمون والفنانون محاكاة الأحداث، واختبار الأفكار، ونقل التقاليد الحية المتجسدة من خلال هذه الأرشيفات التفاعلية؟

إن هذه الرؤية لـ «التوائم الرقمية كخدمة» تتجاوز مفهوم الحفظ التقليدي للتراث الثقافي. فهي تتيح إمكانات جديدة للوصول، والتفاعل، والتدريب، والابتكار، كما تخلق فرص عمل ناشئة في مجالات التراث الثقافي وتصميم الخدمات العامة الثقافية.

غير أن تحقيق هذا المستقبل يتطلب تطوير أطر سياساتية جديدة لتنظيم حوكمة البيانات، والأخلاقيات، وحقوق الملكية الفكرية، وضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

فالأمر لا يتعلق بالتكنولوجيا وحدها، بل بالحفاظ على الثقافة بوصفها كيانًا حيًا — متحركًا، وتفاعليًا، ومتاحًا للجميع.

حول التجارة والاستثمار

يتسم المشهد العالمي للتجارة في الصناعات الثقافية والإبداعية باختلالات هيكلية عميقة. إذ تهيمن مجموعة محدودة من الدول على صادرات السلع والخدمات الإبداعية — حيث يأتي أكثر من ٧٠٪ منها من عشر دول فقط — مما يكشف عن استمرار الفجوات في القدرة على تحويل الإنتاج الثقافي إلى قيمة اقتصادية وحضور عالمي. وبينما يتوزع الإبداع على نطاق واسع عالميًا، فإن القدرة المؤسسية والهيكلية على المشاركة في التجارة، واكتساب الظهور، وتحقيق العائدات لا تزال غير متكافئة. ويحد هذا الاختلال من الفرص الاقتصادية ومن تنوع التبادل الثقافي في آنٍ واحد.

ورغم أن الاقتصادات الإبداعية تقع عند تقاطع الثقافة والتجارة، فإن ليس كل أشكال التعبير الثقافي تحظى بالاعتراف أو التمثيل أو المكافأة ذاتها. فالوصول إلى الأسواق العالمية وسلاسل القيمة العالمية لا يزال غير متكافئ، وغالبًا ما يواجه أصحاب المواهب عوائق بنيوية، لا سيما عندما تتأثر المسارات التقليدية بالتحيزات المرتبطة بالجغرافيا أو اللغة أو البنية التحتية أو اختلالات القوة. وفي بعض الحالات، جرى التعامل مع هذه الفجوات من خلال إنشاء منصات وهياكل دعم مخصصة تربط المجتمعات غير الممثلة بالنظم العالمية، مثل مبادرات من قبيل Blacmex التي تدعم موسيقى السود من خلال بناء بنى تصديرية بديلة خارج منطق الصناعة السائد.[٧]

٧ راجع أيضًا هذه السلسلة من المقالات التي تستعرض التحديات التي يواجهها الموسيقيون السود في مجال الموسيقى الإلكترونية على المستوى الدولي:
https://mixmag.net/feature/a-guide-to-mixmag-blackout?next

وأشار المشاركون إلى أن أولويات التمويل غالبًا ما تظل غير متسقة مع الاحتياجات الفعلية للقطاع، وأن النماذج السائدة ما تزال ذات طابع قصير الأجل أو استنزافي، لا سيما في ظل محدودية الاستثمار العام وتوجه الاستثمار الخاص نحو عوائد سريعة أو منتجات ثقافية قصيرة الدورة. ويتطلب بناء أنظمة تجارية أكثر شمولًا ابتكار آليات تمويل جديدة، بما في ذلك الحوافز الضريبية والأدوات القائمة على النتائج التي تدعم خلق قيمة ثقافية مستدامة على المدى الطويل. كما يمكن لتجريب نماذج أعمال بديلة، والاستثمار في سلاسل قيمة محلية وموزعة — خصوصًا في مجالات التصميم المستدام والمستوحى من الطبيعة — أن يسهم في إعادة توازن الهياكل القائمة.

كما ينبغي أن تأخذ الجهود الرامية إلى تعزيز عدالة التجارة العالمية في القطاع الثقافي بعين الاعتبار التحديات[٨] الكبيرة المرتبطة بالبيانات. فما تزال أنظمة القياس مجزأة وغير متسقة، لا سيما في قطاع الخدمات، حيث تهيمن المحتويات الرقمية، والتوزيع عبر المنصات، والتبادلات غير الرسمية. وفي العديد من الدول والمؤسسات، يؤدي ضعف القدرة على تفكيك البيانات الثقافية، أو تتبع الصادرات الرقمية، أو توحيد مقاييس التجارة، إلى إعاقة تطوير السياسات والاستراتيجيات. وهناك أيضًا اهتمام متزايد بكيفية إدماج التراث الثقافي بصورة أكثر منهجية في استراتيجيات التجارة والاستثمار — ليس فقط كأصل سياحي، بل كمورد حي يمكن أن يولد خدمات وقيمة اقتصادية مع الحفاظ على استدامته. غير أن ذلك يتطلب حوكمة دقيقة لتجنب تحويله إلى سلعة أو الإضرار بملكيته المجتمعية.

وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، شهدت تجارة السلع والخدمات الإبداعية تحولات عمّقت الفجوة بين الدول ذات البنية الرقمية المتقدمة وتلك التي تفتقر إليها. وقد وفرت أدوات مثل الترميز الرقمي (Tokenization)، وجوازات المؤدين، والهياكل التجارية الهجينة فرص دخول جديدة، لكنها في الوقت ذاته كشفت تحديات تنظيمية وأخلاقية جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالملكية الفكرية، والتلاعب بالجمهور، والسيادة الرقمية.

وفي الوقت نفسه، تتغير طبيعة التجارة ذاتها. فبشكل متزايد، تُرقمن السلع الثقافية والإبداعية وتُقدَّم في شكل خدمات، كما تتشكل المنتجات الإبداعية بقدر ما تحدده الخوارزميات من ظهورها بقدر ما تحدده تفضيلات المستهلكين. ويؤدي انتشار منصات البث، على سبيل المثال، إلى خلق ديناميكيات جديدة تتعلق بالاكتشاف وتوزيع العائدات والهيمنة الثقافية، حيث تتحول الخوارزميات غير الشفافة إلى أشكال جديدة من حراسة البوابات. وبذلك، تصبح القيمة الرمزية والاقتصادية للثقافة وسيطة بشكل متزايد عبر بنى رقمية ليست محايدة ولا متكافئة في آثارها.

وبالنظر إلى المستقبل، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تعزيز القدرة على الصمود وتنافسية المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) في القطاع الثقافي والإبداعي. ويتطلب ذلك أن تتجاوز استراتيجيات الدعم التمويل لتشمل تطوير المهارات، والأطر القانونية والسياساتية، وتحسين الوصول إلى البيانات والأسواق، وتعزيز التعاون بين المؤسسات. كما أن المواءمة بين الجهات الحكومية والفاعلين الإبداعيين أمر أساسي؛ فعندما يفهم صناع السياسات واقع المبدعين ونماذج الابتكار الخاصة بهم، تصبح الاستراتيجيات أكثر استجابة وشمولًا.

وتُعد هذه المؤسسات محركًا رئيسيًا للاقتصاد الإبداعي، إذ تقود الابتكار وتوليد القيمة الثقافية. ويتمثل السؤال في كيفية إعادة تعريف سياسات التجارة والاستثمار لخلق بيئة تمكّنها من الازدهار والتكيف وبناء المرونة. وليس الهدف دائمًا هو التوسع؛ فبعض هذه المؤسسات لا تسعى إلى النمو الكبير، ولذلك يجب تصميم الدعم بما يتناسب مع مراحل تطورها وعمق أثرها المجتمعي، وليس فقط إمكاناتها الاقتصادية. وهذا يتطلب تجاوز الأطر التقليدية نحو آليات تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجهها، مثل تقلبات السوق، وحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والوصول إلى سلاسل القيمة المحلية والعالمية، مع تمكينها من الاستمرار أو النمو بما يتماشى مع أهدافها.

وسيتطلب تعزيز هذا النظام البيئي جهودًا منسقة بين الحكومات والقطاع الخاص وهيئات التجارة الدولية، لضمان ألا تبقى هذه المؤسسات مجرد كيانات للبقاء، بل أن تصبح فاعلًا رئيسيًا في تشكيل مستقبل الاقتصاد الإبداعي.

٨ يوفر إطار اليونسكو لإحصاءات الثقافة لعام ٢٠٢٥ نهجًا مفاهيميًا ومنهجيًا شاملًا يعيد تعريف كيفية فهم الثقافة وقياسها.
https://www.uis.unesco.org/en/node/256



وقد بدأت بعض الحوارات الإقليمية في معالجة هذه الفجوات. فعلى سبيل المثال، جمع حوار «الاقتصاد الإبداعي: مستقبلنا المشترك» الذي عُقد في جاكرتا عام ٢٠٢٤ أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء آسيا والمحيط الهادئ لاستكشاف كيف يمكن للاستثمار والتعاون الإقليمي وأنظمة البيانات أن تدعم بشكل أفضل القطاعات الإبداعية في سياقات اقتصادية متنوعة[٩].

وظهرت بعض المقترحات — مثل إنشاء وزارة للتشابكات البينية أو إعادة تصميم أنظمة التصويت واتخاذ القرار — كتصورات مبتكرة لتعزيز أنظمة أكثر عدالة. وتعكس هذه الأفكار إدراكًا متزايدًا بأن الهياكل التي تحكم التجارة والاستثمار الإبداعي تحتاج إلى إعادة تفكير جذرية وشاملة.

ولمواجهة الاضطرابات المستقبلية — سواء كانت تكنولوجية أو جيوسياسية أو سوقية — هناك حاجة إلى تعاون أكبر بين مختلف القطاعات. ويشمل ذلك تحسين التنسيق بين الجهات العامة والخاصة، والاستثمار في أنظمة بيانات قابلة للتشغيل البيني، واعتماد نهج أكثر شمولًا في سياسات التجارة يأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية والقدرات المحلية والاستدامة طويلة الأجل. وبدون ذلك، قد يظل وعد الاقتصاد الإبداعي الأكثر شمولًا وترابطًا عالميًا غير متحقق بشكل متساوٍ.

٩ ACE-YS. (٢٠٢٤). الاقتصاد الإبداعي، مستقبلنا المشترك. مناقشة دولية حول الاقتصاد الإبداعي، جاكرتا. الرابط: https://ace-ys.org/creative-economy-our-common-future/
انظر أيضاً: خارطة طريق بالي للاقتصاد الإبداعي (٢٠٢٢)، التي تحدد ١٦ مجالاً للعمل العالمي لدعم الاقتصادات الإبداعية الشاملة والمستدامة من خلال التعاون الدولي والابتكار في السياسات. وزارة السياحة والاقتصاد الإبداعي، ووكالة السياحة والاقتصاد الإبداعي، جمهورية إندونيسيا. (أكتوبر ٢٠٢٢). خارطة طريق بالي للاقتصاد الإبداعي ٢٠٢٢: ستة عشر إجراءً [وثيقة المخرجات الخاصة بالمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإبداعي]. الرابط: https://drive.google.com/file/d/1WpSL8axE8B9JuuuNCKBaLDE6F3dy6bQg/view

أسئلة اليوم من أجل الغد

إعادة تصور البنية التحتية والأنظمة البيئية للتجارة

- [ ] كيف يمكننا (إعادة) تصميم مكاتب التمثيل التجاري الوطنية والإقليمية بحيث تخدم الاقتصاد الثقافي والإبداعي على نحو أكثر فاعلية؟
- [ ] كيف يمكننا إنشاء مراكز مادية أو رقمية أو هجينة توفر أدوات وخدمات وبنى تحتية مشتركة لدعم خلق القيمة عبر مختلف القطاعات الإبداعية؟
- [ ] كيف يمكننا إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو ممرات تجارية مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة لرواد الأعمال الإبداعيين ولتجارة السلع والخدمات الثقافية؟

الابتكار في الملكية الفكرية ونماذج الإيرادات وتوزيع القيمة

- [ ] كيف يمكننا تنويع وإعادة تصميم أطر الملكية الفكرية لدعم توليد الإيرادات عبر نطاق أوسع من أشكال التعبير الإبداعي؟
- [ ] كيف يمكن لترميز الأصول الإبداعية أن يتيح أشكالًا جديدة من الملكية، وهياكل حقوق، وآليات لتوزيع العوائد وتقاسم القيمة؟
- [ ] ما أنواع الإعفاءات الضريبية، أو إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، أو الحوافز المالية، أو قنوات التمويل — مثل تخصيص نسبة من ضريبة الدخل الشخصي لصناديق دعم القطاع الإبداعي — التي يمكن أن تسهم في دعم اقتصاد إبداعي أكثر إنصافًا؟
- [ ] وكيف يمكننا تحسين قياس وتقدير المساهمات غير الربحية وتلك ذات المنفعة العامة التي يقدمها المهنيون في المجالات الإبداعية؟

حشد الاستثمار والتمويل للمبدعين

- [ ] كيف يمكننا تطوير آليات تمويل تتسم بالمرونة والاستجابة للطبيعة سريعة التغير وعالية المخاطر التي تميز الصناعات الإبداعية؟
- [ ] ما أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو آليات الضمان المبتكرة، التي يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر الاستثمار في القطاع الإبداعي؟
- [ ] كيف يمكن للدعم الموجَّه أن يوسّع نطاق الاستثمار في التصميم المستوحى من الطبيعة، والاقتصادات الدائرية، والإنتاج الإبداعي المستدام؟
- [ ] وبأي طرق يمكن للحوافز الضريبية أو أدوات التمويل المختلط أن تعزز التزام القطاعين العام والخاص ببناء أنظمة بيئية إبداعية قادرة على الصمود؟

التجارة والتنقل والتعاون العالمي

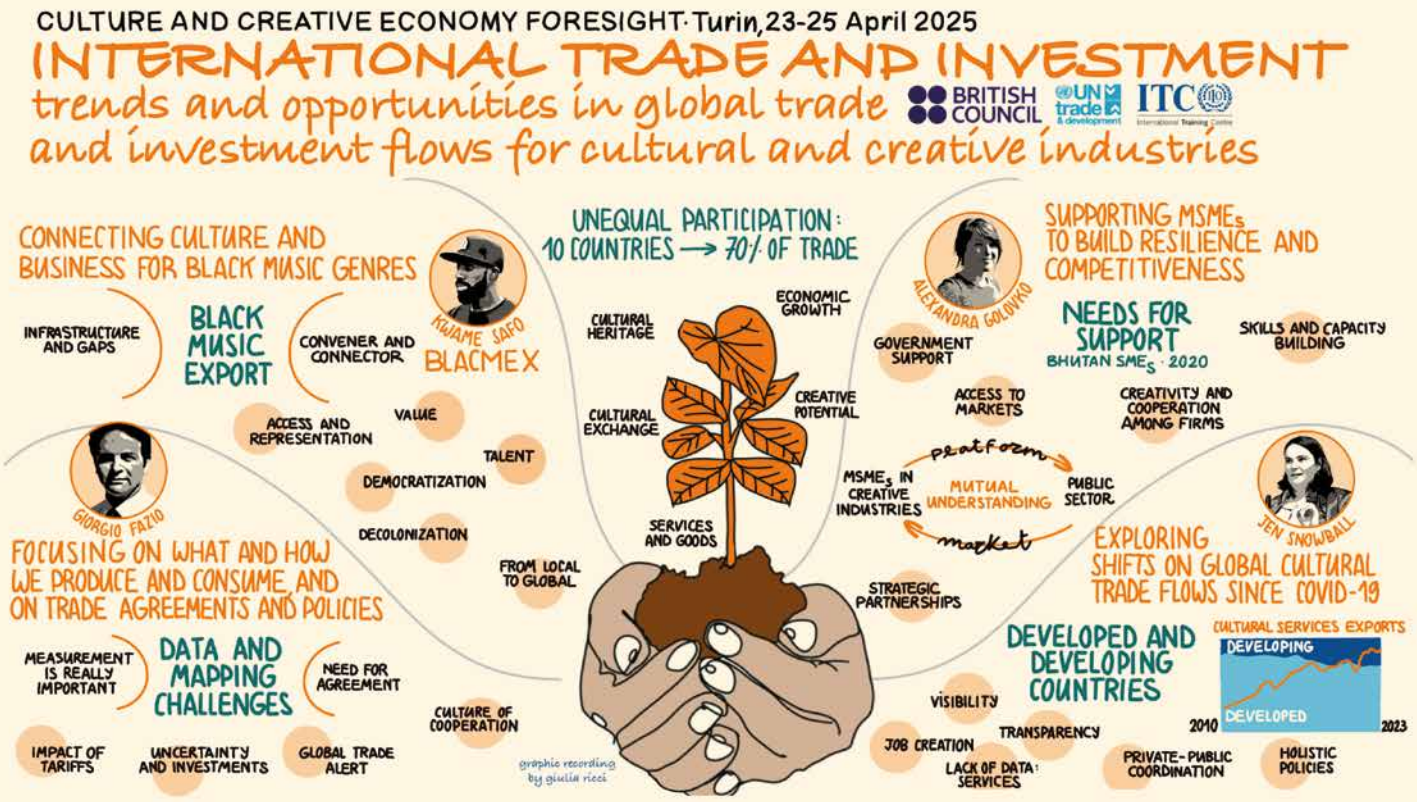
- [ ] كيف يمكننا تحديث الاتفاقيات التجارية بحيث تعكس بصورة أفضل الطبيعة الهجينة والمتنقلة والحساسة للسياق للعمل الإبداعي؟
- [ ] ما المتطلبات اللازمة لتيسير التعاون عبر الحدود من خلال أدوات مثل جوازات الفنانين أو المؤدين، بما يضمن السلامة والحقوق والاعتراف؟
- [ ] وكيف يمكننا إزالة العوائق التجارية العملية — مثل الرسوم الجمركية أو الإجراءات الجمركية المعقدة — التي تعيق حرية تداول السلع والخدمات الثقافية وتنقل المهنيين في هذا المجال؟

بناء فهم وأدوات مشتركة

- [ ] كيف يمكننا تطوير لغة مشتركة بين المبدعين وصناع السياسات والمستثمرين والإحصائيين بما يضمن مواءمة الأهداف والحوافز وأساليب جمع البيانات؟
- [ ] وبأي طرق يمكن إصلاح الحسابات القومية والإحصاءات التجارية بحيث تعكس بصورة أدق واقع المحتوى الرقمي والخدمات الإبداعية والتبادل الثقافي غير الرسمي؟
- [ ] ما الأدوات أو المنصات الجديدة — مثل الأسواق التعاونية، أو منصات التمويل الجماعي، أو آليات التمويل البديلة — التي يمكن أن تدعم بشكل أفضل خلق القيمة وتعزيز الظهور في الاقتصاد الإبداعي؟

بناء القدرات وجاهزية الأنظمة البيئية

- [ ] ما أشكال الدعم — على المستويات المحلية والوطنية والعالمية — الأكثر فاعلية في استدامة ريادة الأعمال الإبداعية؟
- [ ] كيف تختلف احتياجات تطوير الأعمال بين القطاعات الإبداعية المختلفة، وكيف ينبغي تصميم استراتيجيات الدعم بما يتناسب مع هذه الاختلافات؟
- [ ] ما القدرات التي يحتاج إليها المسؤولون الحكوميون والممولون ورواد الأعمال والجهات الوسيطة في الأنظمة البيئية، بما يمكّنهم من المشاركة في تطوير وتمويل مبادرات إبداعية مجدية وذات أثر مرتفع؟
- [ ] وكيف يمكننا تحسين فهم دوافع المستثمرين ومواءمة استراتيجياتنا معها لجذب استثمارات طويلة الأجل قائمة على القيم إلى الاقتصاد الثقافي والإبداعي؟



ماذا لو... قمنا بقياس القيمة الحقيقية للعمل الإبداعي — ليس فقط من خلال الأرباح، بل أيضًا من خلال الأثر الذي يحققه؟

تخيلوا عالمًا تُعترف فيه إسهامات الفنانين والمبدعين ورواد الأعمال الثقافيين اعترافًا كاملًا — ليس فقط عبر العوائد المالية، بل أيضًا من خلال المنافع الاجتماعية والثقافية وغير الملموسة التي يولّدونها.

تطرح هذه المبادرة تحولًا جذريًا يتمثل في تجاوز أساليب المحاسبة التقليدية من أجل التقاط الطيف الكامل للقيمة الإبداعية. فمن تقييمات الملكية الفكرية إلى تطوير تصنيفات وأطر قياس جديدة تعكس الكيفية التي تعمل بها الصناعات الإبداعية فعليًا، تهدف المبادرة إلى تزويد صناع السياسات والإحصائيين والمؤسسات المالية بأدوات أكثر دقة لفهم هذا القطاع — وبالتالي دعمه على نحو أفضل.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. فمن خلال تطوير برامج لإعداد مديري الفنون، والمحاسبين المتخصصين في القطاع الإبداعي، وبرامج ريادة الأعمال الثقافية، يسهم هذا التوجه أيضًا في تعزيز منظومات الدعم التي تعمل خلف الكواليس. كما يساهم في تبسيط الخدمات وخفض تكلفتها أمام المبدعين، مع بناء قدرات مختلف الأطراف المعنية — من الممولين والمؤسسات التعليمية إلى المسؤولين التجاريين والمجتمعات المحلية.

فماذا لو لم يعد العمل الإبداعي يُنظر إليه بوصفه مجرد مشروع شغف على الهامش، بل باعتباره قوة اقتصادية واجتماعية فاعلة وقابلة للقياس تُسهم في إحداث التحول؟

لقد حان الوقت لقياس ما يستحق القياس فعلًا — وبناء الأنظمة القادرة على استدامته.

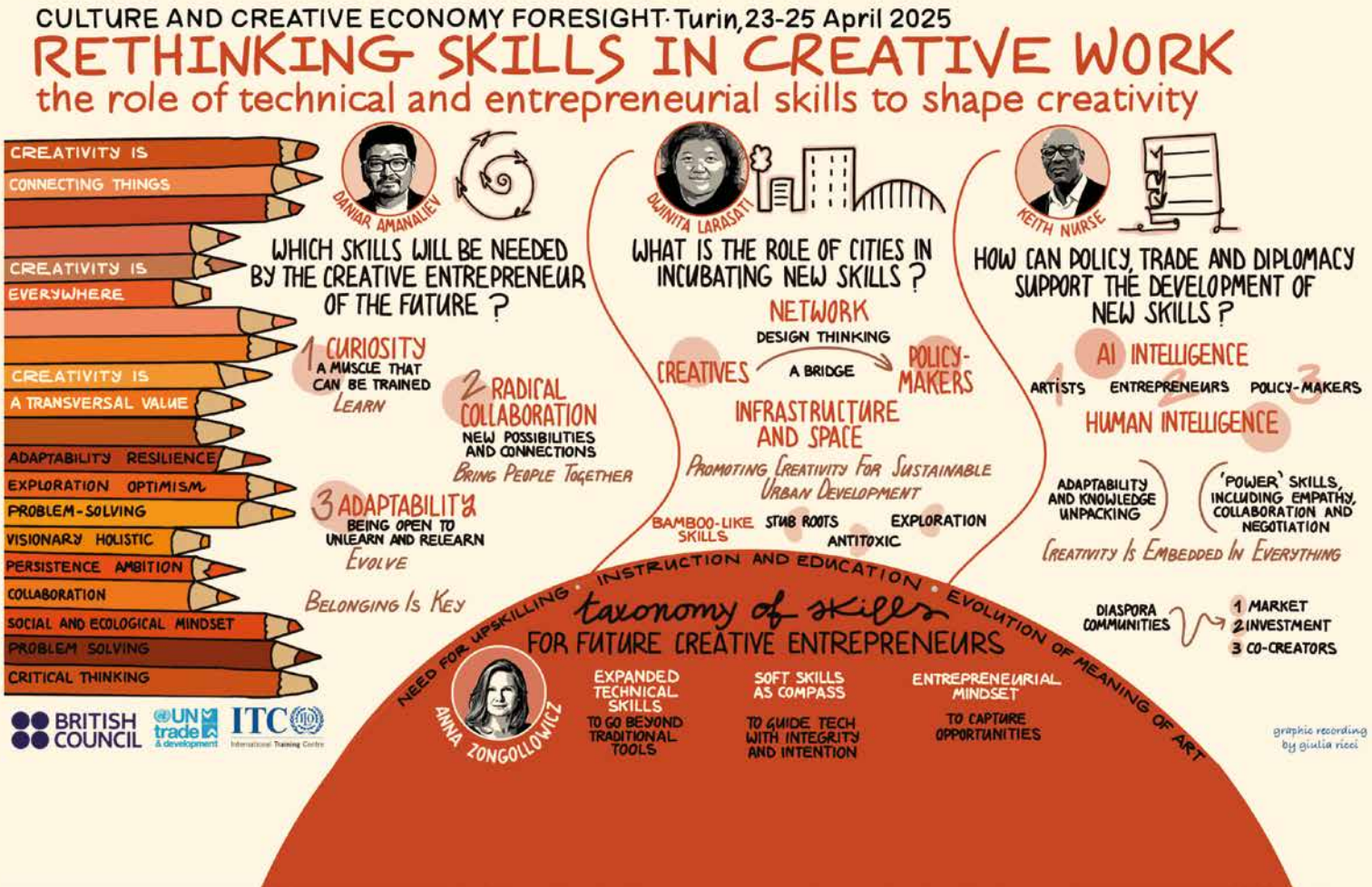
حول إعادة التأهيل المهني وتطوير المهارات

لم تكن الإبداعية يومًا فعلًا معزولًا، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين الأدوات والمهارات والعلاقات والبيئات المحيطة بها. ومع تطور هذه العناصر، لا بد أن تتطور معها قدرات المبدعين. ففي الاقتصاد الثقافي والإبداعي المستقبلي، لن يعتمد النجاح على الموهبة الفنية أو الخبرة التقنية فحسب، بل على مجموعة أوسع من القدرات، تشمل القدرة على التعامل مع التقنيات الناشئة، والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، والتعاون عبر التخصصات المختلفة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الارتباط بالقيم الإنسانية.

ومع إعادة تشكيل أدوات رقمية مثل الذكاء الاصطناعي، والإنتاج الافتراضي، وتقنية البلوك تشين لطرق إنتاج الثقافة وتوزيعها، سيحتاج العاملون في المجالات الإبداعية إلى العمل مع هذه التقنيات لا أن يُستبدلوا بها. ويتطلب ذلك إتقانًا لا يقتصر على كيفية استخدام الأدوات الجديدة، بل يمتد إلى كيفية توجيهها نحو غايات تعبيرية ذات معنى. وسيكون اقتصاد الإبداع في المستقبل من نصيب أولئك القادرين على الجمع بين الرؤية والمرونة؛ أولئك الذين يدركون أن مهارات مثل هندسة الأوامر (Prompt Engineering) أو بناء العوالم ثلاثية الأبعاد لا تكتسب قيمتها إلا عندما تُسخَّر لخدمة فكرة مؤثرة أو هدف اجتماعي.

كما تكتسب العقلية الريادية أهمية متزايدة. فمع ازدياد سيولة وديناميكية الهياكل الداعمة للعمل الإبداعي، يتعين على الأفراد تعلم قراءة السياق، واستكشاف الفرص، وبناء الشبكات، والتحرك بروح المبادرة. وريادة الأعمال بهذا المعنى لا تقتصر على تأسيس مشروع تجاري، بل تتعلق بتولي المسؤولية عن المسار المهني للفرد والمساهمة في منظومات أوسع للتغيير. وهي تعني القدرة على مواكبة التحولات المستمرة بدلًا من الانجراف تحت وطأتها. ومن ثم، ينبغي أن تعكس أنظمة التدريب هذا الواقع من خلال المزج بين المعرفة التقنية والمقاربات القائمة على السيناريوهات والتعاون بين القطاعات المختلفة، مع دعم المسارات المهنية غير التقليدية أو غير الرسمية.

وفي صميم هذه القدرة على التكيف تكمن ما يمكن تسميته بـ«المهارات الجوهرية»؛ مثل الفضول، والتعاطف، والتفكير النقدي، والتعاون، والوعي الأخلاقي. وهذه ليست مهارات إضافية اختيارية، بل عناصر أساسية للتعامل مع عالم أصبحت فيه قضايا المعنى والهوية والقيمة



محلّ إعادة تفاوض مستمرة. فالعامل الإبداعي في المستقبل يجب أن يكون قادرًا ليس فقط على إنتاج الأعمال، بل على فهمها وتفسيرها ومساعدة الآخرين على فهمها أيضًا. وسواء تعلق الأمر بالتصميم من أجل الرعاية في المجتمعات المتقدمة في العمر، أو تحويل التراث إلى ممارسات علاجية، أو التنقل داخل البيئات الرقمية الغامرة والإشراف عليها، فإن المبدعين سيحتاجون إلى مستويات جديدة من الكفاءة العاطفية والأخلاقية.

ويتطلب هذا الإلمام الأوسع بالأنظمة — وهو ما تصفه مبادرات مثل Civic Square بأنه «توجيه الاستراتيجيات نحو تعظيم المنافع المشتركة» — أن يكون المبدعون أكثر من مجرد متخصصين؛ بل أن يكونوا جسورًا تربط بين المجتمعات المختلفة، وقادرين على وصل الممارسات الثقافية بالتكيف المناخي، والبنية التحتية الاجتماعية، والنماذج الاقتصادية الشاملة. ومع تسارع التحولات على مستوى الأحياء والمجتمعات المحلية، سيؤدي المبدعون دورًا أساسيًا في إعادة تعريف مفاهيم التعلم والرفاه والاستدامة.

ولا تتطور هذه المهارات بمعزل عن سياقاتها، إذ إن الأنظمة والبيئات هي التي تحدد ما هو ممكن. ولذلك، يجب أن تتطور السياسات والمؤسسات وأطر الاستثمار بالتوازي لتمكين المبدعين من الازدهار، ولا سيما في المناطق أو المجتمعات التي عانت تاريخيًا من محدودية الوصول إلى الفرص. كما تبرز الحاجة إلى معالجة الفجوات الهيكلية، مثل ضعف الوصول إلى فرص التعلم المستمر والميسور التكلفة، خاصة للمهنيين في منتصف مسارهم المهني أو العاملين في القطاع غير الرسمي. ويمكن لبرامج بناء القدرات المرتبطة بالمجتمعات المحلية والمدعومة بحوكمة مرنة أن تساعد في تجاوز هذه التحديات، إلى جانب إنشاء منصات مشتركة للتوجيه بين الأجيال والتعاون متعدد التخصصات.

كما ستؤدي شبكات الشتات والشراكات العابرة للحدود وأشكال الدبلوماسية الثقافية دورًا مهمًا في تعزيز التواصل والاستثمار وتبادل المعرفة. غير أن تحقيق إمكاناتها يتطلب تنسيقًا مقصودًا ولغة مشتركة قائمة على مفاهيم القيمة والعدالة وتكافؤ الفرص.

وستظل البيئات الحضرية عاملًا حاسمًا أيضًا. فالمدن تُعد حاضنات طبيعية للقدرات الإبداعية، إذ تتركز فيها البنية التحتية والتنوع والظهور العام، وهي عوامل تساعد الأفكار على النمو. لكن من دون تخطيط شامل ودعم مناسب — من خلال توفير مساحات ميسورة التكلفة، وأدوات مشتركة، وحماية من التهجير — يمكن أن تتآكل هذه المزايا بسرعة. وستكون المدن الجاهزة للمستقبل هي تلك التي تنظر إلى المبدعين ليس كمجرد متلقين للتنمية الاقتصادية، بل كشركاء في صياغة مستقبل أكثر استدامة وعدالة وحيوية.

ومن الاستعارات المفيدة لوصف المهارات التي ينبغي تنميتها استعارة الخيزران؛ فهو متجذر في مكانه، مرن تحت الضغط، غير ضار ببيئته، وقادر على التجدد. فالمستقبل يتطلب ليس فقط تدريبًا متخصصًا، بل تعلمًا مستمرًا مدى الحياة وعابرًا للقطاعات، يتم تطويره عبر أنظمة التعليم، ومسارات التطوير المهني، وشبكات الأقران، والمؤسسات الثقافية التي تنظر إلى الإبداع بوصفه أصلًا منظوميًا لا مجرد مسعى فردي.

وباختصار، فإن اقتصاد الإبداع في المستقبل يفرض إعادة ابتكار الطريقة التي تُفهم بها المهارات وتُدرَّس وتُدعَم. فالمسألة لا تقتصر على تزويد الأفراد بالأدوات، بل تتعلق ببناء قدرة جماعية على التجدد، تجمع بين الكفاءة التقنية والذكاء العاطفي، والتفكير الاستراتيجي والحساسية الثقافية، والممارسة الفنية والوعي بالأنظمة. وبهذه الطريقة سيواصل الإبداع تطوره، وسيظل عنصرًا أساسيًا في ازدهار الأفراد والأماكن والمجتمعات.

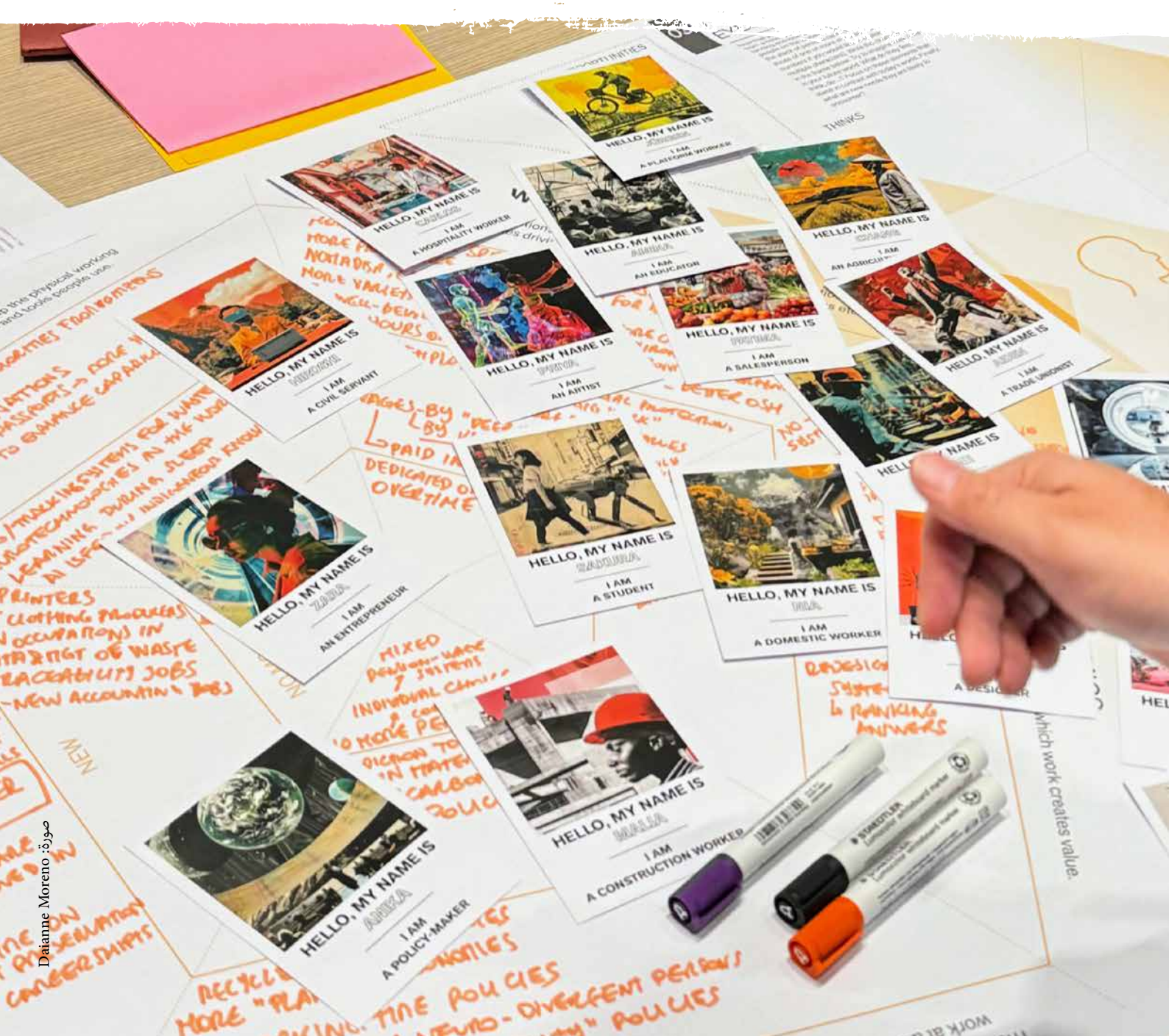
وكما أشار مشاركون، من بينهم مؤسس Katha Pilipinas، فإن جهود إعادة التأهيل المهني وتطوير المهارات يجب أن تعترف بالطبيعة متعددة التخصصات للعمل الإبداعي، حيث تمتد الكفاءات عبر المجالات الفنية والتقنية وريادة الأعمال. وغالبًا ما تكون الأدوات التجارية والسلوكية، مثل تلك المدمجة في برامج بناء المهارات التي تقدمها Katha Pilipinas، ضرورية لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

ومن الأهمية بمكان أن يظل الانخراط المجتمعي أحد أكثر السبل فاعلية لتحديد الفجوات الحقيقية في المهارات داخل السياقات المحلية، بما يضمن أن تكون برامج التدريب ذات صلة بالاحتياجات الفعلية وقائمة على الطلب. كما يجب أن يقترن التعلم بالتطبيق؛ إذ إن توفير مساحات مفتوحة وفرص للمبدعين للتعاون والإنتاج وتحويل المعرفة النظرية إلى ممارسة عملية لا يقل أهمية عن التعليم الرسمي.

ومـع ذلـك، لا تـزال هنـاك عقبـات شـائعة — تتراوح بين نقص الوعـي والموارد والتحديـات المرتبطة باسـتدامة المبادرات الإبداعيـة — تحد من فـرص الوصـول إلى هـذه البرامـج. ومـن ثـم، فـإن معالجـة هـذه العوائـق الهيكليـة تظـل عـاملًا أساسـيًا في تمـكين المبدعين مـن النمـو بصفتهم مهنـيين ورواد أعمال في آن واحـد.

وقـد بـرزت تـأملات مماثلـة في سـياقات أخـرى، بمـا في ذلـك النقاشـات على مسـتوى المدن بشـأن التعـافي الاقتصادي وتنميـة المهـارات في إطار الاقتصـاد الإبداعي.[١٠]

١٠ المجلس الثقافي البريطاني. (٢٠٢٢). الناس والاقتصاد القادم: التعافي معًا [ورقة سياسات]. متاح على: https://www.britishcouncil.id/en/policy-brief-connecticity-2022



صورة: Daianne Moreno

أسئلة اليوم من أجل الغد

فهم الأدوار والأنظمة البيئية المتطورة

- [ ] كيف يمكننا تسريع وتعميق فهم الأفراد لسلاسل القيمة الإبداعية، بما يشمل الأسواق السائدة والمتخصصة على حد سواء؟
- [ ] كيف يمكننا تقديم الأدوار الإبداعية الناشئة (مثل المؤثرين ومهندسي الأوامر) بوصفها أنشطة مهنية مشروعة قد تتطلب أطرًا جديدة للتنظيم والاعتراف والتدريب؟
- [ ] كيف يمكننا تعزيز القدرات المؤسسية لدى صناع السياسات والمؤسسات التعليمية والجهات العامة، بما يمكّنها من مواكبة التغيرات في الاقتصاد الثقافي والإبداعي؟

تصميم مسارات تعليمية شاملة وقابلة للتكيف

- [ ] كيف يمكننا ضمان تدريس المهارات الأساسية في مجالي الإبداع والتصميم في المراحل المبكرة، مع إدخال المهارات المتخصصة الخاصة بكل قطاع في مراحل لاحقة من مسارات التعلم والتدريب؟
- [ ] كيف يمكننا إنشاء برامج مرنة تتيح التعلم متعدد التخصصات وعبر القطاعات المختلفة، بما يرحّب بجماهير وخلفيات متنوعة؟
- [ ] كيف يمكننا دعم الوصول الشامل إلى التعليم والتعلم مدى الحياة لجميع الفئات العمرية والخلفيات، بما في ذلك إزالة العوائق والانحيازات الهيكلية؟
- [ ] كيف يمكن للسياسات التعليمية أن تدعم بصورة أفضل الطبيعة متعددة التخصصات والمتغيرة للعمل الإبداعي؟
- [ ] ما المسارات الشاملة المتاحة حاليًا، أو التي ينبغي تطويرها، لتعزيز ربط المبدعين من الفئات الأقل تمثيلًا بسوق العمل؟

ترسيخ الكفاءة الثقافية ومهارات الوساطة

- [ ] كيف يمكننا دمج الثقافة والمعرفة الثقافية ومهارات الوساطة والوعي الأخلاقي في التعليم العام وبرامج التطوير المهني؟
- [ ] كيف يمكننا تدريب المهنيين من مختلف المجالات على التفاعل المسؤول مع الموارد والهويات الثقافية؟
- [ ] كيف يمكننا تنمية مهارات حل النزاعات وبناء المجتمعات المحلية استنادًا إلى الفهم الثقافي؟

تعزيز الذكاء العاطفي والاجتماعي

- [ ] كيف يمكننا تنمية الذكاء العاطفي والتفكير النقدي من خلال التعليم والممارسة الإبداعية؟
- [ ] كيف يمكننا تدريب الميسّرين والمعلمين والمتخصصين في الرعاية على استخدام الإبداع كأداة لتعزيز الرفاه والترابط الاجتماعي؟
- [ ] كيف يمكننا معالجة وتجاوز العوائق التي تحد من المشاركة في التعلم، بما في ذلك التردد أو الوصمة الاجتماعية أو الإقصاء؟

الابتكار في المهارات الريادية والهجينة

- [ ] كيف يمكننا إنشاء مقررات أو منصات شاملة لريادة الأعمال الإبداعية عبر مختلف التخصصات؟
- [ ] كيف يمكننا تطوير أدوار ومهارات هجينة جديدة تجمع بين الإبداع والتكنولوجيا والبيانات والأهداف الاجتماعية؟
- [ ] ما الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في بناء منظومة مهارات قادرة على الصمود ومهيأة للمستقبل؟
- [ ] كيف يمكن للسياسات التعليمية أن تستجيب بصورة أفضل للطبيعة متعددة التخصصات للمبدعين والمنتجات الإبداعية بما يعزز التعلم مدى الحياة؟

ماذا لو كان التعليم قادرًا على أن ينمو بالإبداع نفسه الذي يتمتع به الأشخاص الذين يخدمهم؟

في عالم تتطلب فيه الصناعات الإبداعية المرونة والخيال والتعاون عبر مختلف التخصصات، ماذا لو كانت أنظمة التعلم بدورها على القدر نفسه من الانفتاح والقدرة على التكيف؟

تتصور هذه المبادرة مستقبلًا لا تقتصر فيه جهود تطوير المهارات وإعادة التأهيل المهني على الفصول الدراسية أو المسارات الوظيفية التقليدية، بل تصبح جزءًا من نسيج الحياة اليومية. مستقبلًا تتبنى فيه السياسات التعليمية الطبيعة متعددة التخصصات للعمل الإبداعي، وتدعم التعلم مدى الحياة بما يواكب تطور المسارات الشخصية والمهنية للأفراد.

كما تتلاشى فيه العوائق التي تحد من فرص الوصول إلى التعليم من خلال برامج تدريبية شاملة وشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المختلفة والمجتمعات المحلية، بما يضمن مواءمة المهارات المكتسبة مع الفرص الفعلية المتاحة في سوق العمل.

فالأمر لا يتعلق بالتدريب من أجل وظائف ثابتة ومحددة، بل بإطلاق الإمكانات الكامنة، وبناء مسارات مرنة وقابلة للتكيف، وتشكيل منظومة إبداعية تتيح للجميع مواصلة التعلم والنمو والإبداع.



حول المساواة بين الجنسين والتنوع والشمول

مـن أجـل بنـاء مسـتقبل إبداعـي شـامل بحق، لا بد مـن تجاوز المبـادرات الرمزية والانتقـال نحو التحول الهيـكلي. وهذا يعني ليـس فقط فتح الأبـواب، بـل أيضًـا التسـاؤل عمّـن قـام ببنائهـا، ومـن يمتلك مفاتيحهـا، وما الافتراضـات التي تقـوم عليها. وكما أكـد عدد من المتحـدثين، ينبغي أن يكـون الشـمول نهجًـا منظوميًـا لا يقـتصر على التمثيـل أو إتاحـة الوصـول، بـل يمتـد إلى إعـادة التفـكير في كيفيـة توزيـع السـلطة والقيمـة والصـوت داخـل الاقتصاد الثقـافي والإبداعي.

وتجـري الجهـود الراميـة إلى تعزيـز الشـمول على مسـتويات متعـددة. فـعلى الصعيـد الدولي، تواصل اليونسـكو دعـم الأطر التـي تعزز حقوق الفنـانين والعامـلين في المجـال الثقـافي. فمنـذ التوصيـة الخاصـة بوضـع الفنـان لعـام ١٩٨٠، وحتـى اتفاقيـة حماية وتعزيـز تنوع أشـكال التعبير الثقـافي لعـام ٢٠٠٥، تهـدف هـذه الأدوات إلى تعزيـز الأمـن المهنـي والتنقـل وحريـة التعـبير والفـرص الاقتصاديـة للمبـدعين في مختلـف أنحاء العـالم. ومـع ذلـك، غالبًـا مـا يتأخر التنفيذ عن مسـتوى الطموح. فالحقـوق موجودة على الورق، لكن العديد من الفنانين — ولا سـيما النسـاء، والأقليـات، والفئـات الأقـل تمثـيلًا — مـا زالـوا يفتقـرون عمليًـا إلى الوصول إلى الشـبكات والموارد والحماية. ويتطلب سـد هـذه الفجوة أكثر من السياسـات وحدهـا؛ إذ يسـتلزم أيضًـا المنـاصرة والبحث وبنـاء القدرات على جميع المسـتويات.

لكـن الأطـر العالميـة[١١] وحدهـا لا تكفـي. فالعمـل المـحلي القائـم على المجتمعـات لا يقـل أهميـة. ففـي كـثير مـن الحـالات، يحـدث التغـيير الأكثر تـأثيرًا عندمـا يتعـاون الأفـراد عبر الحـدود المؤسسـية والقطاعيـة، وعندمـا تتشـارك المؤسسـات العامة والسـلطات المحليـة ورواد الأعمال والمواطنـون في ابتـكار الحلـول. ولا يقـتصر هـذا النهـج التشـاركي على توليـد الأفـكار فحسـب، بـل يسـهم أيضًـا في بنـاء القـدرة على الصمـود، وتعزيـز الثقـة المتبادلـة، وترسـيخ المسـاءلة، خاصـة عنـد توفـر آليـات للشـفافية والملكيـة المشتركـة والتوزيـع العـادل للمنافـع.

وأشـار بعـض المشـاركين في ورش العمـل، على سـبيل المثـال، إلى تجارب إبداعية تهدف إلى إضفـاء الطابع المؤسسي على جهـود المناصرة في مجال التصميـم عبر القطاعـات المختلفـة، أو إلى تدريـب مقدمـي الرعايـة باسـتخدام الفنون لخلق بيئات رعاية أكثر شـمولًا. وفي أفضـل حالاتها، تتيح هـذه الممارسـات للتعـبير الثقـافي أن يسـتجيب للاحتياجـات الواقعية، مع تعزيز حـوار أعمق بين الأجيال والفئـات المختلفة.

وعلى أرض الواقـع، لا يمكـن فصـل الشـمول عـن البنيـة التحتيـة. فـعلى سـبيل المثـال، يوضـح النهـج الـذي تتبعـه مؤسسـة Civic Square في تجديـد الأحيـاء على المسـتوى المـحلي كيـف يمكن لتصميـم الأنظمة العامـة — مثل الطاقة والإسـكان والمشـاركة والتعليم — أن يعـزز الإقصاء أو يصبـح أداة لتحقيـق العدالـة. ومـن خلال إعطـاء الأولويـة لأصـوات الفئـات المهمشـة في كل مـن العمليـات والنتائـج، تنتقـل هـذه المقاربة بالشـمول مـن مسـتوى الرمزيـة إلى مسـتوى التحـول الحقيقي.

ومـع ذلـك، لا يمكـن اختـزال الشـمول في مجـرد إتاحة الوصـول. فليس كافيًـا القـول إن «الجميع مرحب بهـم» من دون معالجة أشـكال الإقصاء الأعمـق القائمـة بالفعـل. وكما أُبـرز خلال النقاشـات، هناك فرق جوهري بين الشـمول الشـكلي والشـمول التحـويلي. فالأول يركـز على المظاهر — مثـل الأرقـام والقوائـم والحصـص — بينـما يتطلـب الثـاني تحـولًا في الثقافـة والحوكمة ونهـج العمل. وهو ينطـوي على مواجهـة الامتيازات القائمـة، وإعـادة توزيـع فـرص التعبير والمشـاركة، وتصميم مؤسسـات شـاملة بطبيعتها لا إقصائيـة بطبيعتها.

إن بنـاء مسـتقبل إبداعـي عـادل يعنـي تصميـم منظومـة لا تحـدد فيهـا الامتيـازات أو الموقع الجغـرافي أو الشـبكات الاجتماعية حجـم الفرص المتاحـة، بـل تكـون هـذه الفـرص متاحـة لجميـع المبـدعين على أسـاس المواهـب والإسـهامات. ويمكـن أن يشـكل الوصـول العادل إلى الأسـواق عـنصرًا محوريًـا في هـذه الرؤيـة، مـن خلال تـوفير مسـارات للنمـو والدخـول إلى مجـالات يصعـب على كثيريـن الوصـول إليهـا بسـبب العوائق الهيكليـة والمنهجية.

١١ تشير أحدث التقارير العالمية الصادرة عن اليونسكو بشأن السياسات الثقافية إلى أهمية تحقيق الاتساق والتكامل على مستوى النظم والسياسات من أجل حماية التنوع الثقافي وضمان إتاحة الفرص الإبداعية بصورة عادلة للجميع. المرجع: اليونسكو. إعادة تشكيل السياسات من أجل الإبداع: التعامل مع الثقافة بوصفها منفعة عامة عالمية. دار اليونسكو للنشر، ٢٠٢٢. متاح على:
https://www.unesco.org/en/articles/reshaping-policies-creativity-addressing-culture-global-public-good



ولا يقل أهمية عن ذلك مفهوم «المعاملة بالمثل كقيمة جوهرية»، الذي يضمن أن تقوم التبادلات داخل القطاع الإبداعي على الاحترام المتبادل، والمنافع العادلة، والدعم المستدام، خاصة للفئات التي عانت تاريخيًا من نقص الخدمات. وسيكون ترسيخ هذه المبادئ في السياسات والبرامج والأعراف الثقافية أمرًا أساسيًا لبناء اقتصاد إبداعي يتسم بالشمول والمرونة ويعكس حقيقة تنوع مجتمعاته.

ومع التطلع إلى المستقبل، يظل سؤال محوري مطروحًا: كيف يمكن تحويل قيم المعاملة بالمثل والرعاية والاعتبار المتبادل من مبادئ إلى ممارسات فعلية، وكيف يمكن دمجها في الأنظمة والسياسات والهياكل السوقية التي تشكل هذا القطاع؟ وستحدد الإجابات عن هذا السؤال ما إذا كانت العدالة في الاقتصاد الإبداعي ستظل طموحًا نظريًا أم تصبح واقعًا ملموسًا.

وفي نهاية المطاف، تعيد هذه النقاشات صياغة مفهوم الشمول باعتباره ليس هدفًا منفصلًا، بل ممارسة مستمرة والتزامًا دائمًا بالعدالة والمعاملة بالمثل والرعاية. وسواء تحقق ذلك من خلال الأطر الدولية أو المبادرات المحلية أو الإصلاحات المؤسسية، فإن بناء مستقبل أكثر شمولًا يتطلب جهدًا جماعيًا ومشاركة طويلة الأمد. كما يدعونا إلى الإصغاء بعمق أكبر، والتصميم بعناية أكبر، والعمل بجرأة أكبر لضمان أن يصبح الاقتصاد الإبداعي فضاءً لا يكتفي فيه الجميع بالمشاركة، بل يحققون فيه الازدهار أيضًا.

وخلال مختلف النقاشات، جرى التأكيد مرارًا على أهمية النهج التشاركية، ليس فقط لضمان شمول السياسات، بل أيضًا لتعزيز مشروعيتها وتأثيرها. ومع ذلك، فإن كيفية تصميم هذه النهج، وما قد تعيد إنتاجه من تحيزات بصورة غير مقصودة، تظل قضايا بالغة الأهمية. ومن شأن تطوير أطر قوية لإشراك أصحاب المصلحة، مع الوعي المستمر بديناميكيات السلطة والإقصاء، أن يساعد في ضمان أن تكون العمليات التشاركية ممثلة بحق وقادرة على توليد نتائج بنّاءة ومستدامة.[١٢]

١٢ أموسو، ف.، وفان وينسل، ل. (٢٠٢٥). تأملات حول تطبيق التفكير النظمي في رسم خرائط أصحاب المصلحة: وحدة STOA في البرلمان الأوروبي.

أسئلة اليوم من أجل الغد

ترسيخ الشمول وإحداث تحول ثقافي

- [ ] كيف يمكننا ترسيخ الشمول بصورة منهجية عبر سلسلة القيمة الإبداعية بأكملها، بحيث لا يظل مجرد مبادرة مؤقتة، بل يتحول إلى تغيير مستدام في الثقافة والحوكمة؟
- [ ] ما الأطر الأخلاقية والممارسات التعاونية التي يمكن أن توجه التمثيل العادل، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي؟
- [ ] ما الأساليب المثبتة الفعالية التي يمكن أن تقود التغيير الثقافي على مستوى المجتمعات المحلية، وكيف يمكن توسيع نطاقها للتأثير في السياسات الوطنية والدولية الأوسع؟

إيجاد مسارات وفرص تمثيل عبر الأجيال

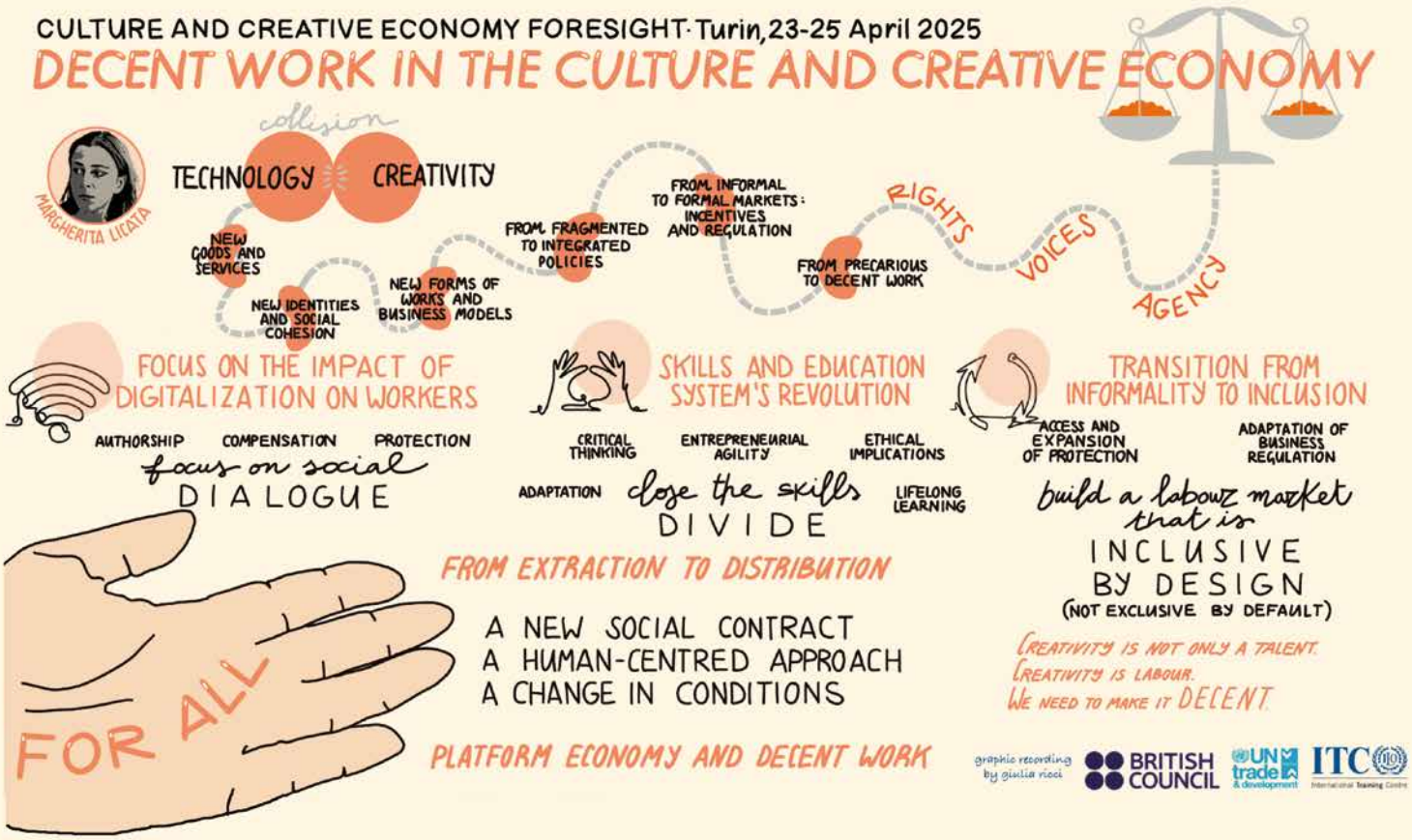
- [ ] كيف يمكننا تصميم مسارات تعليمية وتدريبية شاملة تدعم الفئات الأقل تمثيلًا، بدءًا من مراحل التعلم المبكرة وصولًا إلى مواقع القيادة في المجالات الإبداعية؟
- [ ] كيف يمكننا تمكين المجتمعات المتنوعة ثقافيًا والأصوات الأقل تمثيلًا من الإسهام الفعّال في صنع القرار المتعلق بالسياسات والإنتاج الثقافي؟
- [ ] كيف يمكننا ضمان إتاحة التعليم والمشاركة الهادفة لجميع الأجيال عبر مختلف مكونات النظام البيئي الإبداعي؟

الممارسة المشتركة والسرد القصصي من أجل الشمول

- [ ] كيف يمكن للممارسات الإبداعية المشتركة — بما في ذلك فنون الأداء والسرد القصصي — أن تعزز الحوار بين الأجيال، والثقة الفنية، والتماسك الاجتماعي؟
- [ ] كيف يمكن للتعبير الإبداعي أن يسهم في مواجهة التلاعب بالجمهور وتعزيز السرديات الأخلاقية والتعددية؟
- [ ] كيف يمكننا إعداد سفراء ورواد قادرين على الحفاظ على التراث المتنوع والدفاع عن مستقبل أكثر شمولًا؟

تمكين الهياكل والبنية التحتية الشاملة

- [ ] كيف يمكننا إضفاء الطابع المؤسسي على جهود المناصرة في مجال التصميم، وإنشاء أدوات داعمة للتنقل — مثل التأشيرات أو الجوازات الإبداعية — بما يعزز التعاون العالمي الشامل؟
- [ ] كيف يمكننا بناء بنى تحتية رقمية شاملة، بما في ذلك مجموعات بيانات عادلة لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي، تعكس تعقيد وتنوع الهويات الإبداعية؟



ماذا لو استطعنا تحويل الفجوة بين الأجيال إلى تحالف بين الأجيال؟

في عالم يزداد شيخوخةً وتفككًا، ماذا لو أعدنا تصور العلاقة بين العمر والابتكار — ليس باعتبارهما نقيضين، بل بوصفهما قوة تكاملية قادرة على إحداث تحول حقيقي؟

توحيد الأجيال هو مبادرة عالمية تهدف إلى ردم الفجوة بين الشباب وكبار السن، وبين المتمكنين من التكنولوجيا وأصحاب الخبرة والحكمة، من خلال تحفيز التعاون الهادف بين الأجيال والثقافات المختلفة. تخيلوا أماكن عمل تتضافر فيها حيوية الشباب مع بصيرة وتجارب أصحاب الخبرة لصياغة مستقبل أفضل. ومجتمعات تتدفق فيها المعرفة والتوجيه في كلا الاتجاهين. وفرق عمل تزداد قوة ليس رغم اختلافاتها، بل بفضلها.

ومن خلال دعوة عالمية مفتوحة للمشاركة، يجمع المشروع أفكارًا جريئة وبيانات وممارسات مبتكرة من مختلف أنحاء العالم، مع توفير التمويل وتوسيع نطاق الحلول التي تعيد ربط الأجيال ببعضها البعض، وتعيد تشكيل أساليب التعاون، وتمكّن كل فرد من الإسهام الكامل في المجتمع، بغض النظر عن عمره.

هذه ليست مجرد دعوة إلى الشمول، بل إعادة ابتكار للطريقة التي نعيش ونعمل ونتعاون بها. وهكذا نبني مستقبلًا ينتمي إلى الجميع.

حول العمل اللائق

مع استمرار التقنيات الرقمية في إعادة تشكيل الاقتصاد الثقافي والإبداعي[١٣]، فإنها لا تغيّر فقط طرق إنتاج المحتوى الإبداعي وتوزيعه، بل تُنتج أيضًا أشكالًا جديدة من القيمة والهويات والعلاقات، كما تعيد تشكيل النسيج الاجتماعي وأنماط العمل. وفي هذا المشهد سريع التطور، يتجاوز التقدم التكنولوجي قدرة المؤسسات على التكيف، مما يخلق فجوة بين الابتكارات التي تدفع الصناعات الإبداعية إلى الأمام والحماية المتاحة للعاملين فيها.

ويجد العديد من العاملين في المجالات الإبداعية أنفسهم اليوم أمام بيئة شديدة التجزؤ وهشة بطبيعتها. فبينما تتيح المنصات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي فرصًا لتوسيع نطاق الوصول وتعزيز الحضور، فإنها في الوقت نفسه تُضعف الحدود الفاصلة بين التأليف والملكية والتعويض العادل. وتستدعي هذه التحولات عقدًا اجتماعيًا جديدًا ينتقل من النماذج الاستخراجية إلى أنظمة أكثر عدالة تقوم على توزيع السلطة والمنافع والمسؤوليات. ويتمثل الهدف في إيجاد ظروف تجعل العمل الإبداعي ليس ممكنًا فحسب، بل أيضًا كريمًا ومحميًا ومستدامًا.

ويُعد مفهوم العمل اللائق محورًا أساسيًا في هذا التحول، إذ لا يُفهم فقط باعتباره توافر الحقوق والحماية، بل أيضًا باعتباره مشاركة حقيقية وفاعلة في سلاسل القيمة المتطورة للاقتصاد الإبداعي. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات المترابطة.

أولًا: تبرز حاجة ملحة إلى تحديث أطر الحوار الاجتماعي بحيث تستوعب الأشكال الجديدة للعمل، بما في ذلك العمل القائم على المنصات والعمل الحر. فبدون هذا الحوار، يظل العديد من المهنيين المبدعين مستبعدين من النقاشات المتعلقة بالظروف التي تحدد سبل عيشهم. ويُعد تمكين التمثيل الجماعي، حتى خارج الهياكل الوظيفية التقليدية، أمرًا أساسيًا لضمان ألا تؤدي نماذج الأعمال الجديدة إلى تقويض قدرة العاملين على التأثير والتفاوض. وفي هذا السياق، توفر التجارب الناشئة في التنظيم النقابي والمقاربات المتمحورة حول المبدعين — والمدعومة أحيانًا بتطورات في تتبع المحتوى والأدوات الرقمية — نقاط انطلاق واعدة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثانيًا: يجب أن يكون التعلم مدى الحياة في صميم مستقبل الاقتصاد الإبداعي. فمع تزايد الطابع الهجين للأدوار المهنية واعتمادها على التكنولوجيا، سيحتاج العاملون إلى الدعم ليس فقط لتطوير مهاراتهم، بل أيضًا لتعزيز التفكير النقدي والتصرف الأخلاقي والاستجابة المرنة للمتغيرات. ويشمل ذلك القدرة على التعامل مع فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي، وإدارة حقوق الملكية الفكرية في البيئات الرقمية، والتفاوض بشأن أدوارهم داخل الأسواق الثقافية العالمية المتزايدة الترابط. كما أن معالجة الضغوط النفسية والإرهاق الرقمي والشعور المتزايد بالعزلة الذي يُبلَّغ عنه في العديد من المجالات الإبداعية ستظل ضرورية للحفاظ على مرونة القوى العاملة الإبداعية ودافعيتها على المدى الطويل.

ثالثًا: ينبغي التعامل مع الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي بمنظور شامل. فلا ينبغي فرض الطابع الرسمي عبر آليات امتثال من أعلى إلى أسفل قد تؤدي إلى استبعاد الفئات التي يُفترض أن تشملها. بل يجب تصميم الأطر التنظيمية منذ البداية بروح الشمول، مع توفير حوافز حقيقية وتخفيف الأعباء الإدارية. ويحتاج العاملون في المجالات الإبداعية — وكثير منهم يعملون لحسابهم الخاص أو ضمن شبكات غير رسمية — إلى مسارات ميسّرة للوصول إلى الحماية الاجتماعية والتدريب والأسواق. وينبغي أن تعترف هذه المسارات بأشكال التنظيم القائمة بالفعل، حتى وإن كانت خارج الهياكل الرسمية، وأن تبني عليها.

وفي العديد من مناطق الجنوب العالمي، لا يزال المهنيون في القطاع الإبداعي يعملون في ظروف تقترب من نمط البقاء، حيث تتقدم الحاجة الفورية إلى الأمان والاستقرار والأجور العادلة على القدرة على التركيز على الابتكار، على عكس السياقات التي تُلبّى فيها الاحتياجات الأساسية بدرجة أكبر من الاستقرار. كما يتعرض العديد من المبدعين للاستغلال والتحيز والإقصاء الهيكلي، وغالبًا ما يُنظر إليهم باعتبارهم عنصرًا تكميليًا أو مصدرًا لرأي بديل، بدلًا من الاعتراف بهم بوصفهم شركاء رئيسيين في صنع القرار داخل المؤسسات. وتتطلب معالجة هذه الفوارق تحولات منهجية في معايير العمل وثقافة المؤسسات وتمثيل المبدعين في مواقع القيادة عبر الاقتصاد الإبداعي.

١٣ تسلّط الأبحاث الحديثة الصادرة عن منظمة العمل الدولية الضوء على كيفية إعادة المنصات الرقمية تشكيل ظروف العمل في القطاع الإبداعي، مما يثير تساؤلات جديدة بشأن الاستقلالية ونَسب الأعمال إلى أصحابها والعدالة. غارديز، د. معادلة التوازن: دور المنصات الرقمية في تشكيل ظروف العمل الإبداعي. ورقة عمل منظمة العمل الدولية رقم ١٢٣. جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤. (https://www.ilo.org/publications/balancing-act-role-digital-platforms-shaping-conditions-creative-work)

ويثير ذلك سؤالين ملحّين: أ) كيف يمكن تصميم أطر العمل اللائق في القطاع الإبداعي بحيث تعطي الأولوية للسلامة والتعويض العادل والاستقرار للمبدعين — ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي — مع الحفاظ في الوقت نفسه على مساحة للابتكار؟ ب) كيف يمكن للمؤسسات تفكيك مظاهر التحيز في بيئة العمل وإعادة هيكلة عمليات صنع القرار بما يضمن تقدير المبدعين والاعتراف بهم كمساهمين أساسيين على مستويات القيادة؟

وكما تُظهر أعمال مؤسسة Civic Square في المملكة المتحدة، فإن مفهوم العمل اللائق أصبح يرتبط بصورة متزايدة بتحولات أوسع في فهمنا للبنية التحتية والبيئة والانتماء. فعندما يشارك المهنيون الإبداعيون في التحولات المدنية — من خلال تجديد الأحياء، أو التصميم التجديدي، أو البرامج الثقافية التشاركية — فإن عملهم لا يكتسب معنى أعمق فحسب، بل يسهم أيضًا في خلق قيمة عامة طويلة الأجل. وهكذا يصبح إعادة بناء البنية التحتية مسارًا لإعادة تقدير قيمة العمل الثقافي ذاته.

وفي نهاية المطاف، فإن الإبداع ليس مجرد سمة شخصية أو مهارة مجردة، بل هو عمل. فهو يخلق القيمة، ويؤثر في المجتمع، ويمثل مصدر رزق لملايين الأشخاص. ويتمثل التحدي المقبل في ضمان التعامل مع هذا العمل على هذا الأساس؛ لا باعتباره رفاهية أو نشاطًا جانبيًا، بل جزءًا حيويًا من اقتصاداتنا ومجتمعاتنا يستحق ظروف عمل لائقة، ومكافآت عادلة، وصوتًا مؤثرًا في اتخاذ القرار.

وإذا حظي الإبداع بالدعم المناسب، فلن يكون مجرد مصدر للقيمة الاقتصادية، بل فضاءً لإنتاج المعنى الثقافي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإطلاق الخيال القادر على إعادة تصور الأنظمة والمستقبل.

أسئلة اليوم من أجل الغد

الهياكل الجماعية والتمثيل

- [ ] كيف يمكننا تعزيز التمثيل الجماعي للعاملين في المجالات الإبداعية — بما في ذلك من خلال النقابات والتعاونيات أو المنصات الرقمية — بما يدعم التفاوض العادل وجهود المناصرة؟
- [ ] ما النماذج الوسيطة الأكثر فاعلية في الاقتصاد الإبداعي، وكيف يمكننا تقييم أثرها على حقوق العاملين ورفاههم؟
- [ ] كيف يمكننا تسريع وتعزيز فعالية التنظيم النقابي في القطاعات الإبداعية المتجزئة وغير الرسمية؟

الحقوق والأمان والأطر القانونية

- [ ] كيف يمكننا بناء أطر قانونية وتنظيمية قوية تضمن ظروف عمل آمنة وشفافة ومستقرة للعاملين في المجالات الإبداعية في البيئات المادية والرقمية على حد سواء؟
- [ ] ما الدور الذي يمكن أن يؤديه منح المهنيين في المجالات الإبداعية وضعًا قانونيًا خاصًا في تعزيز حقوقهم وحمايتهم وتيسير وصولهم إلى آليات الدعم؟
- [ ] كيف يمكن للمنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية (ILO)، أن تسهم في صياغة وإنفاذ معايير العمل اللائق المصممة خصيصًا للصناعات الثقافية والإبداعية؟

التعويض العادل والاعتراف بقيمة العمل

- [ ] كيف يمكننا ضمان حصول العاملين في المجالات الإبداعية على تعويضات عادلة وملائمة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الأشكال غير المالية مثل الوقت المحمي أو الاعتراف بالمساهمات المرتبطة بعملية الإبداع نفسها؟
- [ ] ما نماذج التعويض والممارسات التجارية — بما في ذلك التجارة العادلة للمبدعين — التي يمكن أن توفر قدرًا أكبر من العدالة والاستدامة في هذا القطاع؟

الشمول والعمل غير الرسمي ومعايير الاستحقاق

- [ ] كيف يمكننا إتاحة المجال أمام العاملين في القطاع غير الرسمي للمشاركة في الاقتصاد الإبداعي من خلال سياسات ومنصات وآليات حماية أكثر شمولًا؟
- [ ] كيف يمكننا تحديد نطاقات الدعم ومعايير الاستحقاق بصورة مناسبة لضمان شمول مختلف المهن الإبداعية — بما في ذلك الأدوار الناشئة والهجينة — بشكل كافٍ؟
- [ ] ما الاستراتيجيات التي يمكن أن تدعم عودة المبدعين ذوي المهارات العالية واستمرار دمجهم في القطاع، خاصة خلال فترات الاضطراب والتغير؟

الحماية والتنقل عبر الحدود

- [ ] كيف يمكننا توسيع نطاق أنظمة الضمان الاجتماعي والمزايا لتشمل العاملين في المجالات الإبداعية المتنقلين والرحّل الرقميين عبر الحدود؟
- [ ] كيف يمكننا ضمان الاعتراف بالأصول الرقمية والاعتمادات الإبداعية والوضع المهني، وقابليتها للنقل والاعتراف بها بين مختلف الولايات القضائية؟
- [ ] كيف يمكن للتعاون الدولي أن يحسّن الوصول إلى البنية التحتية الثقافية المشتركة ويعزز ظروف العمل الآمنة على المستوى العالمي؟

المهن الجديدة والقياس والأثر

- [ ] كيف يمكننا دعم ظهور أدوار إبداعية جديدة ذات توجه اجتماعي، وتطوير مؤشرات قياس مناسبة لها (مثل مؤشرات الأداء الاجتماعية أو الثقافية) لقياس قيمتها؟
- [ ] ما الأطر اللازمة للاعتراف بالمساهمات الإبداعية التي تولّد ليس فقط قيمة اقتصادية، بل أيضًا أثرًا اجتماعيًا وبيئيًا، وتوسيع نطاق هذا الاعتراف؟

ماذا لو... كان للعاملين في المجالات الإبداعية وضع قانوني خاص بهم يعكس حقًّا طبيعة حياتهم وعملهم؟

تخيّلوا عالمًا يتمكن فيه الفنانون والمصممون والمؤدون وغيرهم من المبدعين الثقافيين من الحصول على حماية قانونية، وخدمات صحية واجتماعية ومالية مصممة خصيصًا لتناسب طبيعة العمل الإبداعي القائم على المشاريع والعمل الحر.

عالمًا لا تعيق فيه أنظمة التأشيرات الجامدة التنقل عبر الحدود لتبادل الأفكار والتعاون، ولا تؤدي فيه الإجراءات البيروقراطية المعقدة إلى تعطيل المشاريع الجديدة قبل أن ترى النور.

تقترح هذه المبادرة إنشاء إطار قانوني عالمي — يتمثل في نظام أو وضع قانوني خاص — للعاملين في المهن الإبداعية. ويهدف هذا الإطار إلى تقييم التحديات الوطنية، وتعزيز الشراكات الدولية، ودراسة نماذج إضفاء الطابع الرسمي على العمل الإبداعي، بما يسهم في تطوير أدوات سياساتية تمكّن القطاع الإبداعي وتدعم نموه.

والنتيجة؟ سبل عيش أكثر استدامة وقدرة على الصمود، وتبادل ثقافي أوسع، واقتصاد إبداعي عالمي مزدهر يعترف أخيرًا بالأشخاص الذين يشكّلونه ويدعمهم على النحو الذي يستحقونه.



صورة: Daianne Moreno

التطلع إلى المستقبل معًا

> عندما يكون النظام بعيدًا عن حالة التوازن، فإن الجزر الصغيرة من التماسك وسط بحر من الفوضى تمتلك القدرة على الارتقاء بالنظام بأكمله إلى مستوى أعلى..
>
> إيليا بريغوجين

على مدار ثلاثة أيام في مدينة تورينو، لم نسعَ إلى التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الثقافي والإبداعي، بل إلى تخيّله — بشكل مقصود وجماعي وبإحساس من المسؤولية الإبداعية. وما نتج عن هذه العملية لم يكن مجرد مجموعة من السيناريوهات أو الرؤى أو التوصيات، بل إدراكًا مشتركًا بأن المستقبل ليس شيئًا يحدث لنا فحسب، بل هو أيضًا شيء نُسهم في تشكيله من خلال الخيارات التي نتخذها، والأسئلة التي نطرحها، والطرق التي نتعلم بها العمل معًا.

يعكس هذا التقرير محتوى تلك النقاشات والعملية التي جعلتها ممكنة في الوقت ذاته. فلم يأتِ المشاركون لمشاركة خبراتهم فحسب، بل أيضًا للاستماع والتجريب والتخيّل عبر الحدود الفاصلة بين التخصصات والمناطق الجغرافية والقطاعات المختلفة. وكما أشار أحد المشاركين: «الجمال يولد من التعاون»، في تذكير بأن ثراء أعمال استشراف المستقبل لا يكمن فقط في الأدوات أو الأطر المستخدمة، بل أيضًا في تنوّع وجهات النظر التي يجتمع أصحابها حول الطاولة.

وقد كشفت الورشة عن الترابط العميق بين التحولات النظامية الكبرى والواقع اليومي للعمل الإبداعي. فلم تكن النقاشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أو المساواة بين الجنسين أو العمل اللائق أو التجارة مجرد موضوعات نظرية، بل كانت متجذرة في التجارب الحياتية للمبدعين الذين يتعاملون مع التغيير بصورة يومية. فعلى سبيل المثال، أشار أحد المشاركين إلى أن «عالم العمل يحتاج إلى اللحاق بسرعة أكبر من أجل استيعاب القيمة التي يمكن أن تقدمها الصناعات الإبداعية غير الرسمية وإدماجها»، بينما أكد مشارك آخر أن «العمل القاعدي يظل الوسيلة الأكثر فاعلية لبناء القدرات في الصناعات الإبداعية». ولم تكشف هذه التأملات عما يحتاج إلى التغيير فحسب، بل أوضحت أيضًا أين بدأت ملامح التغيير الحقيقي بالظهور بالفعل — من القاعدة إلى القمة.

كما أُعيد تعريف دور الإبداع نفسه، ليس فقط بوصفه قدرة على التعبير أو الابتكار، بل باعتباره منهجًا للتعامل مع التعقيد. وفي هذا السياق، أثبت استشراف المستقبل أنه أداة فعّالة لتنمية هذه العقلية؛ إذ أتاح للمشاركين اختبار سيناريوهات مستقبلية مختلفة، ومراجعة افتراضاتهم، وتوسيع تصوراتهم لما يمكن أن يكون ممكنًا. كما أفسح المجال لما وصفه أحد المشاركين بـ«التكرار النقدي»، أي عملية تطوير الأفكار من خلال النظر إليها من زوايا متعددة بدلًا من التسرع في الوصول إلى حلول نهائية. وقد مثّل العرض الذي قدّمته مؤسسة Civic Square حول إعادة تصور التحول المناخي على مستوى الأحياء مثالًا على إحدى تلك «الجزر الصغيرة من التماسك» داخل نظام يواجه ضغوطًا متزايدة، موضحًا كيف يمكن للإبداع المحلي أن ينتج استراتيجيات ذات أهمية عالمية.

كما كشفت المناقشات عن عدد من التوترات الجوهرية. فقد أقرّ العديد من المشاركين بأن البنى الداعمة الحالية — سواء القانونية أو التعليمية أو المالية أو المؤسسية — غير مهيأة بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات المستقبل. وفي الوقت ذاته، ساد شعور قوي بأن الاقتصاد الثقافي والإبداعي يمتلك إمكانات هائلة لم تُستثمر بعد في إحداث تحولات مجتمعية أوسع. وقد طرح أحد المشاركين سؤالًا لافتًا: «ماذا لو حظيت الابتكارات والتجارب والاكتشافات القائمة على الثقافة بالقدر نفسه من الاستثمار السياسي الذي تحظى به أنماط الإنتاج

والاستهلاك التقليدية؟». اورأى كثيرون أن التحدي لا يتمثل فقط في تحسين ما هو قائم، بل في القيام بأشياء مختلفة تمامًا، من خلال تصميم نماذج جديدة للمشاركة والملكية والرعاية وخلق القيمة.

واتسمت النقاشات أيضًا بإصرار مشترك على أن الشمول والاستدامة ليسا مجرد أهداف نسعى إلى تحقيقها، بل ممارسات ينبغي أن تتخلل كل مستويات الاستراتيجية والسياسات والتصميم. وكما قال أحد المشاركين: «الشمول والاستدامة ليسا نتائج نهائية، بل طريقتان في التفكير والعمل والتخطيط.» فلا يمكن للاقتصاد الإبداعي أن يكون قادرًا على الصمود إذا لم يكن عادلًا، كما لا يمكنه أن يكون مبتكرًا إذا استمر في إعادة إنتاج أنظمة إقصائية. ولذلك دعا المشاركون إلى اعتماد مقاربات تراعي تقاطعية الهويات والتجارب، وإلى تصميم مسارات تعليمية تشاركية، وتحسين الاعتراف بالممارسات غير الرسمية، وابتكار أشكال جديدة من التعاون بين الفنانين وصنّاع السياسات والمستثمرين والمعلمين.

وأخيرًا، أصبحت العملية نفسها دليلًا عمليًا على ما يمكن تحقيقه. فمن خلال السيناريوهات الاستشرافية والأدوات الفكرية والأسئلة التحفيزية والتجارب التصميمية، استكشف المشاركون ليس فقط ما يمكن أن يكون مختلفًا في المستقبل، بل أيضًا كيف يمكن الوصول إليه. وقد عكس هذا النهج — القائم على الفضول والتعاون والقدرة على التكيف — العديد من الصفات التي يجسدها المبدعون أنفسهم. وكما عبّر أحد المشاركين: «يُعد استشراف المستقبل أداة رائعة للتخطيط الإيجابي؛ فالتفكير في المستقبل مع الحفاظ على الهدوء والعمل إلى جانب مبدعين آخرين تجربة مميزة حقًا.» كما أكد هذا النهج أهمية «المهارات الجوهرية» مثل التعاطف والتفاوض والثقافة المعرفية، وهي قدرات أساسية لتصميم مستقبل أكثر شمولًا.

إن الرؤى الواردة في هذا التقرير لا تمثل إجابات نهائية، بل هي مجموعة من الزوايا التحليلية والأسئلة الاستراتيجية والأفكار التحفيزية التي تهدف إلى إطلاق مزيد من الحوار والعمل. ونأمل أن تواصل خلال الأشهر المقبلة إلهام النقاشات العابرة للقطاعات، والابتكار في السياسات، وأشكال التعاون الجديدة داخل الاقتصاد الثقافي والإبداعي.

لأن النتيجة الأهم لهذه العملية قد لا تكون المستقبلات التي تخيلناها، بل القدرات التي بنيناها معًا على تخيّل المستقبل من الأساس.



شكر وتقدير

لم يكن من الممكن تنظيم ورشة استشراف مستقبل الثقافة والاقتصاد الإبداعي لولا الدعم الكريم الذي قدّمه المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ITC-ILO)، وجهود فريق التنظيم المكوّن من ستيفانو ميرانتي، وجوليانا مازييرو كاسترو، وأليساندرا جامنا، إلى جانب الدعم والخبرة في التيسير التي قدّمتها مارجريتا لالايان، وآنا زونغولوفيتش، ومود ريتز، ونيكولاس توريس فييرا. كما نتوجّه بالشكر إلى ريحانة مغل وكوامي كواكي-سافو من المجلس الثقافي البريطاني. ونشكر كذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولا سيما كاتالين بوكور وماريسا هندرسون. كما نعرب عن امتناننا لجميع المشاركين والخبراء المساهمين: دانيار أمانالييف، مارتن أليخاندرو كوريا، نيكولا كوموري، لورا سيرون، تشارلي إدموندز، جورجيو فازيو، ألكسندرا غولوفكو، نيسا كيدو، دوينيتا لاراساتي، مارغريتا ليكاتا، كيث نورس، لوسي شنايدر، جين سنوبول، وجميع المشاركين في الورشة.

ونتوجه بشكر خاص إلى جوليا ريتشي على التوثيق البصري، وإلى نيك بارتن (Pantopicon) على دعمه في مجال استشراف المستقبل ومساهمته في إعداد هذا التقرير.

المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية
Viale Maestri del Lavoro, 10
Turin , Italy 10127

www.itcilo.org

حقوق الطبع محفوظة للمركز الدولي للتدريب لمنظمة العمل الدولية، ٢٠٢٦. جميع الحقوق محفوظة.